A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/11/7
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: يونيو 2016

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الحادية عشرة
جنيف، من 5 إلى 7 سبتمبر 2016

آليات لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة

مساهمات من إعداد باكستان والبرتغال والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتايلاند والمملكة المتحدة وغرفة التجارة الدولية، والبروفيسور جاك دي ويرا من جامعة جنيف (دراسة مشتركة لمركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة)

1. في الدورة العاشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، وافقت اللجنة على أن تنظر، في دورتها الحادية عشرة، في موضوع "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وتعرض هذه الوثيقة مساهمات أعدتها ست دول أعضاء هي باكستان والبرتغال والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وتايلاند والمملكة المتحدة عن تجاربها في مجال تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة. وتتضمن ملخصيْن لتقريريْن قدمهما مراقبون عن المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية واختصاصاتها: تقرير أعدته غرفة التجارة الدولية (ICC) في أبريل 2016، والمقال الرئيسي للأستاذ جاك دي ويرا (جامعة جنيف) في دراسة مشتركة لمركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، نُشرت في مارس 2016.

2. وتؤكد هذه المساهمات أهمية تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة، والآليات القضائية التي وضعتها الدول الأعضاء لتحقيق ذلك. وتشمل الآليات التي جرت مناقشتها، إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية، وترقية القضاة المتخصصين في المحاكم غير المتخصصة، وتعيين قضاة معاونين أو مجالس استشارية أو خبراء محكمة لديهم الخبرة التقنية المطلوبة. وفضلا عن ذلك، تُجري بعض السلطات القضائية إصلاحات لتعزيز سبل الوصول إلى العدالة من خلال تنظيم التكاليف القابلة للاسترداد والتعويضات وسبل الانتصاف المتاحة في حالة التعدي على الملكية الفكرية، وتعزيز إدارة القضايا.

3. وفي ضوء الفروقات الدقيقة في تنظيم المحاكم المعنية بالفصل في منازعات الملكية الفكرية بحسب البلدان المعروضة، والنتائج التي وردت في تقريريّ المراقبين، تبين أن الآلية القضائية المناسبة لتسوية منازعات الملكية الفكرية تتحدد بعدد من

العوامل منها الهيكل القضائي العام للبلد، وعدد قضايا الملكية الفكرية، وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى التنمية وتوفر الموارد البشرية وغيرها.

4. وترد المساهمات التي أُعدت نيابة عن الدول الأعضاء والمراقبين بالترتيب التالي:

إنشاء محاكم للملكية الفكرية في باكستان..... 3

تجربة محكمة الملكية الفكرية البرتغالية..... 5

تجربة محاكم الاتحاد الروسي..... 7

تجربة جنوب أفريقيا..... 14

تجربة المحكمة المركزية التايلندية للملكية الفكرية والتجارة العالمية..... 18

المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية في إنكلترا وويلز: محكمة شؤون الملكية الفكرية..... 22

الفصل في منازعات الملكية الفكرية - تقرير غرفة التجارة الدولية عن الوحدات القضائية المتخصصة في الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم..... 28

المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية: المشكلات والتحديات (الأستاذ دي ويرا، دراسة مشتركة لمركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة)..... 34

[تلي ذلك المساهمات]

إنشاء محاكم للملكية الفكرية في باكستان

مساهمة أعدها السيد محمد إسماعيل، نائب مدير، الإدارة المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، منظمة الملكية الفكرية في باكستان، إسلام أباد، باكستان[*]

ملخص

في عام 2012، تضمن قانون إنشاء منظمة الملكية الفكرية أحكامًا جديدة لإنشاء محاكم الملكية الفكرية في باكستان. ومنذ ذلك الحين، أُنشئت محاكم للملكية الفكرية في المدن الرئيسية وهي إسلام أباد وكراتشي ولاهور. وفي الوقت الراهن تعمل محكمة الملكية الفكرية في لاهور بشكل كامل، ويُتوقع أن تعمل المحكمتان الأخريان في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة. ونقدم في هذه الوثيقة لمحة عامة عن محاكم الملكية الفكرية في باكستان وتجاربها على المستوى الوطني.

إنشاء محاكم للملكية الفكرية في باكستان

1. تُعد منظمة الملكية الفكرية في باكستان جهة التنسيق المنوط بها تسجيل حقوق الملكية الفكرية وحمايتها في باكستان.

2. ونص قانون إنشاء منظمة الملكية الفكرية في باكستان لعام 2012، على أحكام (المواد 15-19) لإنشاء محاكم للملكية الفكرية، اقتُرحت لتحسين توقيت البت في القضايا، والفصل في قضايا الملكية الفكرية. وتتولى الحكومة الاتحادية تعيين رئيس محكمة الملكية الفكرية، بالتشاور مع كبير قضاة المحكمة العليا المعنية. ولكي يفي الشخص بمتطلبات التعيين كرئيس لمحكمة الملكية الفكرية، يجب أن تتوفر لديه إحدى الخبرات التالية:

- قاضٍ في المحكمة العليا؛
- قاضٍ في المحكمة الجزئية؛
- محام مؤهل للتعيين قاضيا في المحكمة العليا.

3. ومحاكم الملكية الفكرية هي محاكم لكافة المقاصد والغايات، ولديها كل صلاحيات المحاكم الجزئية. وفي ضوء المادة 175 من الدستور، لا يمكن إنشاء محاكم للملكية الفكرية تعادل المحكمة العليا. وعندما تمارس اختصاصاتها بسماع القضايا المدنية، تتمتع محاكم الملكية الفكرية بنفس صلاحيات المحكمة المدنية، بموجب قانون الإجراءات المدنية لعام 1908. وعندما تمارس اختصاصاتها بسماع القضايا الجنائية، تتمتع محاكم الملكية الفكرية بنفس الصلاحيات المخولة للمحكمة الجزئية، وفقا لقانون الإجراءات الجنائية لعام 1898.

4. ويشمل اختصاص محاكم الملكية الفكرية النظر في جميع القضايا، وسائر الدعاوى المدنية التي تتعلق بالتعدي على حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والتصاميم المسجلة ومخطط تصاميم الدوائر المتكاملة المسجل وفقا للقوانين ذات الصلة.

5. ويجوز لأي شخص لحق به ضرر جرّاء حكم نهائي أو أمر أصدرته محكمة الملكية الفكرية أن يستأنف أمام المحكمة العليا المعنية خلال ثلاثين يوما من صدور الحكم النهائي أو الأمر. ولا تنظر محكمة الملكية الفكرية أو تبت في الدعاوى المتعلقة بمخالفة حكم محدد في قانون المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2012؛ لكنها، عوضا عن ذلك، تنظر في قضايا المتقاضين الأفراد.

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

6. وفي الوقت الراهن، أُنشئت محاكم للملكية الفكرية في المدن الباكستانية الرئيسية وهي إسلام أباد وكراتشي ولاهور. وتم تعيين رؤساء المحاكم. وتسترشد هذه المحاكم في عملها بالمواد ذات الصلة من قانون إنشاء منظمة الملكية الفكرية في باكستان لعام 2012. وفي الوقت الراهن، تعمل محكمة الملكية الفكرية في لاهور بشكل كامل، بينما ستباشر محكمتا كراتشي وإسلام أباد عملهما في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، حيث تم الانتهاء من الإجراءات القانونية وجاري تنفيذ الترتيبات الإدارية. وتغطي الولاية القضائية لمحكمة كراتشي إقليمي السند وبلوشستان، أما محكمة إسلام أباد فتشمل ولايتها القضائية محافظة خيبر باختونخوا وإقليم العاصمة إسلام أباد، بينما تغطي الولاية القضائية لمحكمة لاهور إقليم البنجاب.

7. وفيما يلي بعض المزايا التي تحققت على المستوى الوطني جرَّاء إنشاء محاكم للملكية الفكرية:

- تتسم قوانين الملكية الفكرية والتكنولوجيات المحمية بموجب هذه القوانين بالتعقيد. وتوفر محاكم الملكية الفكرية منتدى يضم قضاة من ذوي الخبرة الرفيعة، مما يضمن معالجة هذه الأمور في حينها، وصدور أحكام دقيقة. وتزيد محاكم الملكية الفكرية أيضا من فرص التعامل القضائي مع قوانين الملكية الفكرية من خلال تداول القضايا بين عدد محدود من القضاة.

- يُصدر القضاة الذين يعملون في محاكم متخصصة في الملكية الفكرية قرارات أحسن توقيتا وأكثر فعالية نظرا لدرايتهم بالإجراءات والجوانب التقنية المتعلقة بقضايا حقوق الملكية الفكرية.

- وقد وُضعت قواعد وإجراءات متخصصة لقضايا حقوق الملكية الفكرية. على سبيل المثال، لحل مسائل التقاضي المعقدة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وعادة ما تُعيّن المحاكم خبراء من ذوي المعرفة التقنية لمساعدة رئيس المحكمة.

- تقدم المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية قضاة وممارسين أكثر خبرة، يتمتعون بالقدرة على إدارة المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والبت فيها.

- تمنح محاكم الملكية الفكرية أصحاب الحقوق ضمانات أكبر لحماية حقوقهم، ومن ثمَّ تشجيع الإبداع الفني والابتكار. كما أنها تُشيع الثقة في أوساط التجارة والأعمال، وتزيد احتمالات الاستثمار الأجنبي، وتُسهم في نهاية المطاف في تحقيق النمو الاقتصادي.

تجربة محكمة الملكية الفكرية البرتغالية

مساهمة من إعداد السيدة إينيبس فييرا لوبيز، مديرة إدارة العلاقات الدولية والشؤون القانونية بالمعهد الوطني للملكية الصناعية، لشبونة، البرتغال[*]

ملخص

في عام 2011، أنشأت البرتغال محكمة الملكية الفكرية (القانون رقم 46 لسنة 2011)، وأُحيلت إليها جميع القضايا الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي كانت تنظرها المحكمة التجارية في لشبونة. وتقع محكمة الملكية الفكرية في لشبونة، وتختص بالنظر في الدعاوى المدنية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية أو أسماء حقول الإنترنت أو الأسماء التجارية. ويمكن للمحكمة أن تصدر أوامر زجرية، وأن تأمر، عند الاقتضاء، باتِّخاذ تدابير لحفظ الأدلَّة أو طلب المعلومات.

تجربة محكمة الملكية الفكرية البرتغالية

1. في عام 2011، أنشأت البرتغال محكمة الملكية الفكرية (القانون رقم 46 لسنة 2011)، وأُحيلت إليها جميع القضايا الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية والتي كانت تنظرها المحكمة التجارية في لشبونة. وتقع محكمة الملكية الفكرية في لشبونة، وتختص بالنظر في الدعاوى المدنية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية أو أسماء حقول الإنترنت أو الأسماء التجارية. ويمكن للمحكمة أن تصدر أوامر زجرية، وأن تأمر، عند الاقتضاء، باتِّخاذ تدابير لحفظ الأدلَّة أو طلب المعلومات.

2. وينطوي وجود محكمة متخصِّصة معنية بالملكية الفكرية على مزايا كبيرة لنظام الملكية الفكرية. فأولاً، يؤدِّي تركيز القضايا في محكمة متخصِّصة تتمتع بالولاية القضائية الحصرية في جميع الأراضي الوطنية إلى تعزيز تخصُّص القضاة، ومن ثمَّ ضمان اكتساب المعارف بصورة دائمة وتنمية الخبرات الفنية في هذا المجال. وتتسم هذه الجوانب بأهمية جوهرية عند الفصل في المنازعات، حيث لا بدَّ من أن يكون لدى القضاة معرفة متخصِّصة بالمسائل التقنية، وليس بالقواعد القانونية وحدها.

3. وثانيا، يُثري التخصُّص القضائي الأحكام الصادرة، حيث يتيح للقضاة متابعة التغييرات التشريعية ومختلف الاتِّجاهات في تفسير المسائل ذات الصلة بالملكية الفكرية بمزيد من التفصيل، على كلٍ من الصعيدين الأوروبي والدولي. كما يؤدي تخصُّص القضاة إلى تحسين جودة الأحكام الصادرة والقدرة على التنبؤ بها واتِّساقها. كما أنَّ النظام الذي يركِّز جميع قضايا الملكية الفكرية داخل محكمة واحدة يضمن جودة الأحكام وتوحيدها بسهولة أكبر، ويحدُّ من خطر عدم اليقين القانوني وتناقض القرارات الصادرة بشأن قضايا متماثلة أو تعارضها. وأخيراً، فإنَّ نظام المحكمة المتخصِّصة مفيد أيضاً للشركات لأنَّه يضمن الفصل في النزاعات على نحو أسرع. وقد تكون للقدرة على اتِّخاذ الإجراءات سريعاً أهمية خاصة أيضاً فيما يتعلق بالتدابير المؤقَّتة، إذ أنَّ التأخير يمكن أن يكون عائقاً أمام فعالية تلك التدابير.

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

4. غير أنَّ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية قضائياً على نحو فعَّال يواجه أيضاً بعض التحديات. فمن بين عيوبه التي تُثار كثيراً مسألة امتناع أصحاب الملكية الفكرية عن تقديم شكوى رسمية في الدعاوى الجنائية، في حين يُعدُّ ذلك شرطاً أساسياً لإقامة تلك الدعاوى. فكثيراً ما يرى أصحاب حقوق الملكية الفكرية أنَّ التكاليف القضائية وطول مدة إجراءات التقاضي، فضلًا عن تدني الضرر الاقتصادي الواقع عليهم من جرَّاء التعدِّي، لا تتناسب مع الفائدة التي ستعود عليهم جرّاء إقامة الدعوى الجنائية. وقد يضع هذا السلوك السلطاتِ العامة، التي يمكن أن تكون قد نفَّذت عمليات ضبط بالفعل، في موقف حسَّاس للغاية في مواجهة المتعدِّين، وقد يعطي تلك السلطات انطباعاً خاطئاً بأنَّ أصحاب حقوق الملكية الفكرية لا يرغبون في اتِّخاذ أي إجراء ضد التعدِّيات على الملكية الفكرية. ومع ذلك، يظل من الممكن معاقبة المتعدِّين في مثل هذه الحالات عن طريق الدعاوى الإدارية (المنافسة غير العادلة)، وهو ما قد يُسفر، في أسوأ الأحوال، عن غرامة تتراوح بين 750 يورو و500 7 يورو (إذا كان المتعدِّي شخصاً طبيعياً) أو بين 3000 يورو و000 30 يورو (إذا كان المتعدِّي شخصاً اعتبارياً). وثمة تحدٍ آخر يتمثل في أنَّ بعض الأحكام الجنائية تبيّن أنَّ المحاكم ليست ملمَّة جيداً بمفهومي إضعاف العلامات التجارية[1] والاستغلال الطفيلي[2]. وفي الواقع، تميل بعض المحاكم الجنائية (غير المتخصِّصة في حقوق الملكية الفكرية) إلى عدم معاقبة المتعدِّين من بائعي المنتجات المزيَّفة إذا كان المستهلكون على علم بزيفها، ومن ثمَّ ليسوا ضحايا للتضليل أو الخلط. وفي مثل هذه الحالات، تقتصر العقوبة التي تُفرض على المتعدِّي على خسارة البضائع، حيث إنَّها تُعدم في معظم الحالات.

[1] نظرية إضعاف العلامات التجارية، والتي تنطبق بوجه خاص على حماية العلامات التجارية المشهورة، وهي منفصلة عن مفهوم "احتمال الخلط"، تعني إضعاف قدرة هذا النوع من العلامات على تحديد هوية البضائع وتمييزها. ومن الممكن التمييز بين نوعين من الإضعاف: الإضعاف *بطمس الفوارق*، والإضعاف *بالتشويه*. وفي النوع الأول، الإضعاف *بطمس الفوارق*، يؤدي الربط بين علامتين تجاريتين، إحداهما مشهورة، إلى الانتقاص كثيراً من الطابع المميِّز لتلك العلامة. أمَّا في النوع الثاني، الإضعاف *بالتشويه*، يُسفر الربط بين العلامتين إلى إحداث ضرر كبير بسمعة العلامة التجارية الأقدم. وقد يقع ذلك في بعض الحالات بسبب المحاكاة الساخرة للعلامة التجارية الشهيرة؛ بيد أنَّ هذه المسألة يمكن أن تكون حسَّاسة للغاية، إذ يمكن الدفاع عن مشروعية بعض حالات المحاكاة الساخرة للعلامات التجارية استناداً إلى مبدأ حرية التعبير.

[2] الاستغلال الطفيلي (وهو مرادف للانتفاع المجاني ومنفصل عن مفهوم "احتمال الخلط")، يشير إلى الحالات التي يستخدم فيها طرف ثالث علامة تجارية مشهورة بهدف استغلال طابعها المميَّز وسمعتها بطريقة غير عادلة، وتحديداً بالانتفاع من الارتباط الذي ينشأ في الأذهان مع الخصائص الإيجابية التي تتمتع بها السلع أو الخدمات المشمولة بتلك العلامة التجارية الشهيرة.

تجربة محاكم الاتحاد الروسي

مساهمة من إعداد السيد فياتشيسلاف في. جورشكوف، قاض بالمحكمة العليا للاتحاد الروسي، رئيس القضاة المدنيين [*]

ملخص

يناقش هذا التقرير تسوية المنازعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي. ويقدم التقرير لمحة موجزة عن الإطار التشريعي الحالي الذي ينظم علاقات الملكية الفكرية، والإصلاح التشريعي الأخير. ويوضح التقرير هيكل المحاكم في الاتحاد الروسي، الذي يشمل المحاكم المختصة بالنظر في القضايا المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والمحاكم المتخصصة، وهي محكمة حقوق الملكية الفكرية، ومحكمة مدينة موسكو، والمحكمة العليا للاتحاد الروسي. ويورد التقرير بالتفصيل اختصاصات هذه المحاكم، والسمات المميزة لقضايا حماية الملكية الفكرية، وأنشطة المحكمة المختصة في 2015.

أولا. مقدمة

1. من التحديات التي يواجهها الواقع الاقتصادي المعاصر وضع معايير وقواعد لسوق الملكية الفكرية المتطور، وتحديد نُهج مبتكرة للاستجابة للقضايا الناشئة. وما انفك الإطار التشريعي للاتحاد الروسي لحماية حقوق الملكية الفكرية (حقوق الملكية الفكرية) يتطور، ويُنتج آليات لتنظيم أنشطة الأطراف الفاعلة ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية، وحماية المصالح ذات الصلة.

2. وقبل 2008، اعتمد الاتحاد الروسي نظاما من القوانين الاتحادية واللوائح، التي تنظم العلاقات الناشئة عن نتائج النشاط الفكري لأغراض صناعية وغير صناعية، ووسائل لتمييز كيانات الأنشطة الاقتصادية ومنتجاتها.

3. وفي 2008، تم دمج التشريعات القائمة في قانون واحد يشكل الجزء الرابع من القانون المدني للاتحاد الروسي، وأضيفت إليه أحكامًا جديدة لسد الثغرات في التشريعات. وفي الوقت الراهن، يُشكل هذا الجزء الرابع المصدر الرئيسي للائحة المقننة للحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي. ومن شأن مواصلة تعديل هذا القانون واستكماله أن يسمح بمواءمة القانون لا لاستيعاب التغيرات التي تحدث في المجتمع فحسب، وإنما أيضا، عند الاقتضاء، للتصدي بسرعة وفعالية لأية ممارسات غير عادلة تصدر عن أطراف لها علاقة بحقوق الملكية الفكرية القانونية.

4. إضافة إلى ذلك، أُجريت تغييرات كبيرة في الهيكل التنظيمي للنظام القضائي، لتطوير الفقه القانوني في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، من أجل تعزيز فعالية ونوعية القرارات الصادرة عن المحاكم، وضمان اتساق الممارسات القضائية.

ثانيا. المحاكم ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم

5. في الاتحاد الروسي تتولى المحاكم الاتحادية ذات الاختصاص العام ومحاكم التحكيم النظر في التعديات على حقوق الملكية الفكرية على النحو المبين في الجدول رقم 1. وتفصل المحاكم ذات الاختصاص العام في المنازعات المدنية التي تشمل أفرادا وكيانات قانونية والدولة، فضلا عن النظر في القضايا الإدارية والجنائية التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية. أما المنازعات والقضايا الاقتصادية التي تتعلق بالأعمال التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي تشمل كيانات قانونية أو أفراد يعملون في نشاط تجاري ليس بوصفهم كيانات قانونية وإنما كتجار أفراد، فتنظر فيها محاكم التحكيم. ولوحظ أن المشاركين في علاقات قانونية تتعلق باستخدام حقوق الملكية الفكرية يمارسون بنشاط حقهم في الحصول على الحماية القضائية، نظرا لثقتهم في فعالية هذه الحماية.

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

6. وكقاعدة عامة، تتولى المحاكم الجزئية ومحاكم التحكيم التابعة للمناطق الإدارية للاتحاد الروسي، النظر في القضايا التي تنطوي على حماية حقوق الملكية الفكرية في أول درجة. وقد يُعهد بهذه القضايا إلى قضاة محددين يتمتعون بالخبرة العملية المطلوبة أو إلى دوائر قضائية متخصصة. وتتحقق المحاكم العليا للجمهوريات والمحاكم التي تعادلها، ومحاكم الاستئناف على التحكيم على التوالي، في مشروعية قرارات المحاكم التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ. أما قرارات المحاكم التي دخلت حيز التنفيذ فتتحقق منها، في الاستئناف، المحاكم العليا للجمهوريات والمحاكم التي تعادلها، ومحاكم التحكيم الجزئية والمحكمة العليا للاتحاد الروسي. وتقوم المحكمة العليا للاتحاد الروسي بمراجعة الأحكام الصادرة عن جميع المحاكم كجزء من مهامها الإشرافية.

7. *إحصائيات* في 2015، فحصت محاكم الاختصاص العام 798 قضية مدنية تتعلق بالملكية الفكرية، في حين فحصت محاكم التحكيم 974 10 قضية. وتم تأييد ما مجموعه 920 7 مطالبة (انظر الجدول 2).

ثالثا. محاكم حقوق الملكية الفكرية

8. أُنشئت محكمة حقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي بموجب القانون الدستوري الاتحادي رقم FKZ 4 الصادر في 6 ديسمبر 2011، وباشرت مهامها في 3 يوليو 2013. ومحكمة حقوق الملكية الفكرية هي إحدى محاكم نظام التحكيم متخصصة. وتعتمد المحاكم المتخصصة مزيجا من الإجراءات القضائية والإدارية في فحص القضايا، الأمر الذي يتيح تسوية قضايا الملكية الفكرية على نحو أكثر فعالية.

9. وأسهم إنشاء محكمة لحقوق الملكية الفكرية في الاتحاد الروسي في أخذ اتجاهات الفحص القضائي لمنازعات حقوق الملكية الفكرية في الاعتبار، فضلا عن مراعاة تفاوت التجارب الدولية، بما في ذلك تجارب البلدان التي أُنشئت فيها، أو التي يجري فيها إنشاء محاكم متخصصة.

10. ويتمثل الغرض من إنشاء محكمة لحقوق الملكية الفكرية في إرساء نظام فعّال لحماية حقوق الملكية الفكرية، وفقا للمعايير الدولية، لضمان اتساق الممارسات القضائية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وأن يتم فحص المنازعات من الناحيتين المهنية والنوعية من وجهة النظر القانونية، على نحو يراعي تفاصيل موضوع حقوق الملكية الفكرية المشمول بالحماية، وتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الروسي.

11. وتضطلع محكمة حقوق الملكية الفكرية بدورها كمحكمة ابتدائية وكمحكمة استئناف. ومن السمات المميزة لهذه المحكمة هو فحص القضايا المرفوعة أمامها في أول درجة ليس من جانب قاض واحد فقط، وإنما من لجنة تتألف من ثلاثة قضاة محترفين. وعندما تؤدي دورها كمحكمة استئناف، تُفحص القضايا من لجنة تتألف من ثلاثة قضاة يقومون بمراجعة الإجراءات القضائية التي اتخذتها محاكم التحكيم التابعة للمناطق الإدارية للاتحاد الروسي، ومحاكم الاستئناف. كما تتولى لجنة تتألف من رئيس المحكمة ونوابه ورؤساء الدوائر القضائية والقاضي المقرر مراجعة الإجراءات القضائية التي اعتمدتها محكمة حقوق الملكية الفكرية في الدرجة الأولى.

12. وعملا بالمادة 34 من قانون إجراءات التحكيم بالاتحاد الروسي، تفصل محكمة حقوق الملكية الفكرية، بوصفها محكمة ابتدائية، في القضايا المتعلقة بمشروعية منح أو عدم منح حقوق الملكية الفكرية، والقضايا المتعلقة ببراءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية. ولا تتعلق هذه القضايا بالتحقق من الحق القانوني فحسب، وإنما أيضا بتقييم الجوانب التقنية وجوانب العلوم الطبيعية ذات الصلة. وتحفل هذه القضايا بعدد كبير من المسائل المحددة في مجال العلوم الطبيعية والتقنية. الأمر الذي يقتضي الالمام بالمجالات ذات الصلة من أجل التحقق من دقة التحليل الذي تُجريه الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) للمطالبات المتعلقة بمنتج أو بعملية تقنية من حيث استيفاء شروط الأهلية للحماية بموجب براءة، أي الجدة والنشاط الابتكاري، والتطبيق الصناعي، ومقارنة السمات الواردة في المطالبات مع المصادر العلمية

المختلفة. ويمكن لأي منظمة، أو لأي تاجر مفرد أو فرد أن يلجأ إلى محكمة حقوق الملكية الفكرية في الدرجة الأولى لتسوية أي نزاع.

13. ولا يمكن لأي اقتصاد حديث أن يتطور دون أن يأخذ في الاعتبار الإنجازات العلمية والتقنية. وفي الوقت نفسه، تسهم التطورات العلمية الجديدة في تحسين نوعية تحليل المنتجات الجديدة من خلال نظام ROSPATENT، وتحسين قدرة المحاكم على رصد القرارات التي يصدرها ROSPATENT. وتنتمي القضايا التي تنشأ وتُحللها المحكمة إلى مجالات شتى، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية، والكيمياء، وصناعة المواد الغذائية، والطاقة النووية.

14. وعلى المستوى التشريعي، نُفذت آليات في العملية التنظيمية لمحكمة حقوق الملكية الفكرية، لضمان سهولة الحصول على المعرفة المتخصصة واستخدامها. ويتعامل القضاة المتخصصون، الذين يتمتعون بخبرة مهنية واسعة في بحث القضايا التقنية، مع هذه القضايا على أنها ذات أولوية، وقد أُنشئت وحدة خاصة من المستشارين في مجال العلوم الطبيعية والتقنية للعمل كمساعدين للقضاة. ولا شك، أن قدرة المحكمة على إشراك اختصاصيين في الفحص ذي الصلة، للإجابة أثناء مجريات الدعوى عن أسئلة المحكمة وأسئلة أطراف النزاع المتعلقة بمجالات مختلفة تتطلب معرفة متخصصة، تُعد سمة مميزة لهذه المحكمة تمكّن من حل القضايا ذات الطابع التقني بصورة فعالة. ومحكمة حقوق الملكية الفكرية هي المحكمة الوحيدة في الاتحاد الروسي التي تضم هؤلاء الاختصاصيين. وعلاوة على ذلك، يمكن للمحكمة دعوة الأشخاص الذين يتمتعون بالمعرفة المطلوبة للمشاركة في قضية ما، كما يوجد مجلس استشاري علمي تابع للمحكمة.

15. وبموجب قانون الإجراءات الساري، لمحكمة حقوق الملكية الفكرية أيضا الحق في تقديم طلبات للحصول على توضيح، أو مشورة، أو تفسير لرأي مهني من العلماء والخبراء، أو غيرهم من الأشخاص المشهود لهم بالمعرفة النظرية والعملية لموضوع النزاع الجاري تسويته. وعلى المنوال نفسه، يمكن للمحكمة أن تحدد الفحوصات اللازمة، بما في ذلك تقييم البراءة. ويمكنها أن تُقدِّم هذا الطلب في إطار دراستها لقضية ما، سواء بصفتها محكمة درجة أولى، أو كمحكمة استئناف، في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية قبل صدور الحكم.

16. وعندما تقوم محكمة حقوق الملكية الفكرية في أول درجة، بالنظر أيضا في قضايا تتحدى الأنظمة وسائر القوانين والقرارات والإجراءات التشريعية التي تتخذها السلطات التنفيذية الاتحادية فيما يتعلق بالملكية الفكرية، فضلا عن تحدي قرارات الدائرة الاتحادية المعنية بمكافحة الاحتكار فيما يتعلق بالمنافسة غير المشروعة للحصول على الحقوق الاستئثارية، يتم نشر أحكام هذه القضايا التي تدخل حيز التنفيذ دون إبطاء في المجلات التي سبق أن نُشرت فيها القوانين واللوائح أو الإجراءات ذات الصلة.

17. وتستعرض محكمة حقوق الملكية الفكرية، بصفتها محكمة استئناف، القضايا التي نظرتها في أول درجة، كما تنظر القضايا المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي فحصتها هيئات التحكيم التابعة للمناطق الإدارية للاتحاد الروسي في الدرجة الأولى وفي محاكم الاستئناف على التحكيم. ومن شأن هذا أن يسهم في تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة.

18. *إحصائيات* في عام 2015، فصلت محكمة حقوق الملكية الفكرية في 703 قضايا بصفتها محكمة درجة أولى، وبصفتها محكمة استئناف، كما نظرت في 451 1 دعوى نقض، مع تأييد المطالبات في 251 قضية.

رابعا. محكمة مدينة موسكو

19. منذ 1 أغسطس 2013، تقع القضايا المدنية التي تنطوي على حماية حقوق استئثارية في الأفلام، بما في ذلك الأفلام السينمائية والتلفزيونية، على وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات، بما فيها الإنترنت، التي اتُخذت لها تدابير تحفظية بما يتفق مع قانون الإجراءات المدنية، ضمن اختصاص محكمة مدينة موسكو (محكمة ذات اختصاص عام). وتفصل محكمة مدينة موسكو في هذه القضايا بصفتها محكمة درجة أولى، ومحكمة استئناف، ومحكمة نقض[1].

20. وفي 24 نوفمبر 2014، وسَّع القانون الاتحادي نطاق قائمة الموضوعات التي يجوز أن تتمتع فيها الحقوق الاستئثارية في وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات بالحماية، عن طريق تقديم طلب لاتخاذ تدابير تحفظية، ورفع دعوى على النحو المطلوب، ومن ثمَّ تُصدر المحكمة أمرا بهذا التدبير. وتشمل القائمة جميع موضوعات حق المؤلف والحقوق المجاورة، باستثناء المصنفات الفوتوغرافية، والمصنفات الناتجة عن عمليات مماثلة للتصوير الفوتوغرافي.

21. وبذلك أتيحت الفرصة لأصحاب الحقوق الراغبين في وضع حد للتعدي على حقوقهم في وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات، للتقدم بطلب لاتخاذ تدابير تحفظية في محكمة مدينة موسكو، قبل رفع دعوى كاملة مناسبة للتعدي على الملكية الفكرية.

22. وأسفر هذا الإجراء الذي اعتُمد عن تحسين سبل الوصول إلى العدالة، وفي الوقت نفسه وضع حد، على نحو فعال ومناسب من حيث الوقت، للتعديات التي كانت تحدث في السابق. وهو ما أفسح المجال لحماية حقوق الملكية الفكرية بصورة متزايدة.

23. ونظرا لأنه يترتب على صدور الأمر بالتدابير التحفظية إزالة المحتوى المتعدي، قد يرى صاحب الحق أنه ليس من الضروري رفع دعوى. وعادة ما تُزال كذلك، على الفور، سبل الوصول إلى المحتوى المتعدي الذي هو موضوع أمر المحكمة، إما من جانب مالك المحتوى المتعدي، أو في حالة عدم اتخاذ مالك المحتوى أي إجراء، من جانب مزوِّد خدمة الاستضافة.

24. ومن شأن تخويل هذه السلطات لمحكمة مدينة موسكو أن يتيح، حماية مؤقتة للحقوق الاستئثارية فيما يتعلق بعدد غير محدود من موضوعات الحقوق الاستئثارية على العديد من المواقع، وفي الوقت نفسه، تبسيط إجراءات إثبات استخدام موضوع محمي على الإنترنت.

25. وفيما يتعلق بالحماية المؤقتة لحق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت، تُخوَّل للمحكمة سلطة إصدار حكم في مدة لا تتجاوز 15 يوما اعتبارا من تاريخ قرار رفع الدعوى المطلوبة. ويمكن للمحكمة عندئذ اعتماد تدابير لحماية المصالح الملموسة لمقدم الطلب.

26. وتُنشَر الأحكام الصادرة عن محكمة مدينة موسكو على الموقع الإلكتروني الرسمي للمحكمة في موعد لا يتجاوز يوما بعد صدور الحكم. وحيثما توافق المحكمة على طلب اتخاذ تدابير تحفظية، يُرسَل الحكم والأوامر الصادرة إلى الدائرة الاتحادية المعنية بالإشراف في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام الجماهيري (Roskomnadzor)، مما يضطر المدعى عليه وآخرين إلى تنفيذ الإجراءات التي أمرت بها المحكمة فيما يتعلق بمنازعات التعدي على الحقوق الاستئثارية في وسائل الإعلام وشبكات الاتصالات، بما فيها الإنترنت. وفي معظم الحالات، تُستخدم التدابير التحفظية للحيلولة دون تهيئة الظروف التقنية التي تيسر نشر الموضوع المحمي أو توزيعه أو استخدامه بصور أخرى.

---

[1] لمزيد من المعلومات، انظر " إنفاذ حقوق المصنفات السمعية البصرية بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-187 المؤرخ 2 يوليو 2013 بشأن تعديلات بعض قوانين الاتحاد الروسي التشريعية الخاصة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات؛ والتدابير الأخرى المتخذة في الاتحاد الروسي لمكافحة القرصنة والتعدي على حق المؤلف على الإنترنت"، WIPO/ACE /9/23.

27. وتحظى أنشطة محكمة مدينة موسكو فيما يتعلق بالتدابير التحفظية بتغطية واسعة النطاق في وسائل الإعلام، مما عزز الثقافة القانونية في المجتمع الروسي، وكان بمثابة تحذير للمتعدين المحتملين.

28. *إحصائيات 2015* اعتبارا من 1 أغسطس 2013، حتى 18 أبريل 2016، وتشمله، سجلت محكمة مدينة موسكو 106 1 وثائق: أصدر القضاة أحكاما تؤيد مطالبات بتدابير تحفظية في 785 طلبا منها، وتم رفض 319 طلبا. وفحصت المحكمة ما مجموعه 387 حالة مدنية للملكية الفكرية: أُيدت المطالبات بالكامل في 300 قضية مدنية، بينما أُيدت المطالبات بصورة جزئية في 79 قضية مدنية، وتم إنهاء إجراءات التقاضي في قضيتين مدنيتين، بينما رُفضت المطالبات في ست قضايا مدنية.

خامسا. المحكمة العليا للاتحاد الروسي

29. اعتبارا من 5 أغسطس 2014، أصبح الإشراف على أعمال المحاكم الدنيا ضمن اختصاص المحكمة العليا للاتحاد الروسي، التي أُنشئت وفقا لقانون الاتحاد الروسي رقم FKZ. 2 بشأن تعديل دستور الاتحاد الروسي في 5 فبراير 2014، فيما يخص المحكمة العليا للاتحاد الروسي، ومكتب المدعي العام للاتحاد الروسي. كانت هذه المهام تُسند فيما سبق إلى المحكمة العليا للاتحاد الروسي، ومحكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي.

30. وتُعد المحكمة العليا للاتحاد الروسي أعلى سلطة قضائية تنظر في المسائل المدنية، وتسوية المنازعات الاقتصادية والجنائية والإدارية وغيرها من المسائل المتعلقة بجملة أمور من بينها، حماية الملكية الفكرية. وتتولى المحكمة العليا الإشراف القضائي على أعمال المحاكم القضائية المقررة وفقا للقانون الدستوري الاتحادي، كما تُزيل اللبس بشأن المسائل المتعلقة بالممارسة القضائية.

31. وعلى رأس أولويات المحكمة العليا للاتحاد الروسي التأكد من اتساق الممارسة القضائية واستقرارها في جميع المنازعات، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية. وتُحقق المحكمة العليا ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة العاملة في هذا المجال، والتعاون مع المجتمع العلمي. وتتولى المحكمة العليا للاتحاد الروسي صياغة مواقف قانونية موحدة لجميع المحاكم فيما يتعلق بتطبيق قوانين الملكية الفكرية الحالية.

32. واعتُمدت القرارات التي أسفرت عنها الجلسة الكاملة للمحكمة العليا للاتحاد الروسي، استنادا إلى تحليل الممارسة القضائية من جانب المحكمة العليا للاتحاد الروسي، وتُنشر الردود على الأسئلة المختلفة، بما فيها الأسئلة حول الممارسة القضائية المتعلقة بمسائل حماية حقوق الملكية الفكرية، في الجريدة الرسمية، وفي المراجعات القضائية للمحكمة العليا للاتحاد الروسي، حيث تستعين بها مختلف سلطات إنفاذ القانون. وتُعد التوضيحات التي تقدمها المحكمة العليا للاتحاد الروسي بشأن مسائل إنفاذ القانون وفقا للدستور الاتحاد الروسي ملزمة للمحاكم الأدنى.

الجدول 1

محاكم الاتحاد الروسي التي تشمل اختصاصاتها الفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

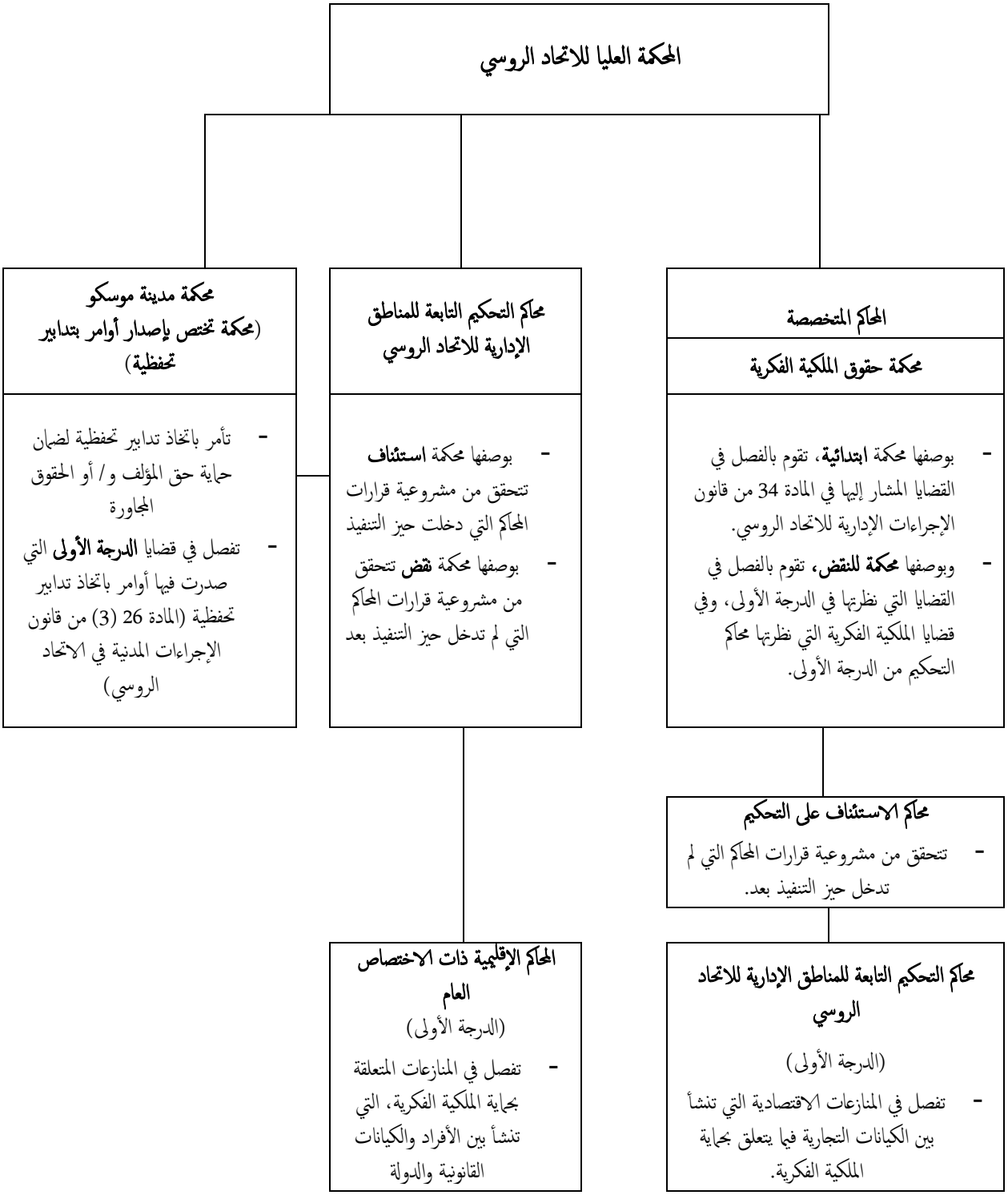

الجدول 2

عدد قضايا حقوق الملكية الفكرية التي فصلت فيها محاكم الاتحاد الروسي

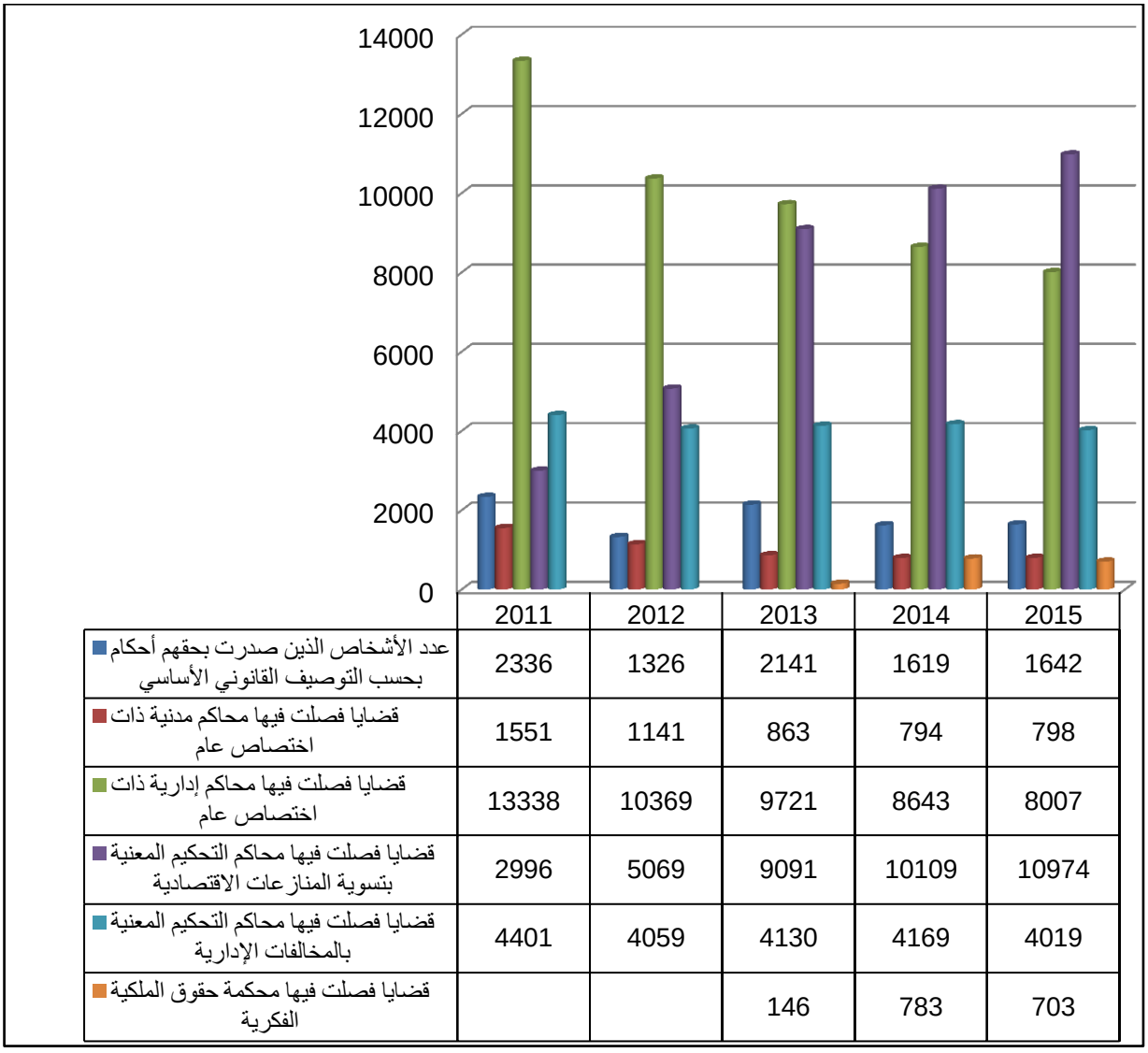

	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بحسب التوصيف القانوني الأساسي	2336	1326	2141	1619	1642
قضايا فصلت فيها محاكم مدنية ذات اختصاص عام	1551	1141	863	794	798
قضايا فصلت فيها محاكم إدارية ذات اختصاص عام	13338	10369	9721	8643	8007
قضايا فصلت فيها محاكم التحكيم المعنية بتسوية المنازعات الاقتصادية	2996	5069	9091	10109	10974
قضايا فصلت فيها محاكم التحكيم المعنية بالمخالفات الإدارية	4401	4059	4130	4169	4019
قضايا فصلت فيها محكمة حقوق الملكية الفكرية			146	783	703

تجربة جنوب إفريقيا

*مساهمة من إعداد القاضي لويس هارمز، نائب رئيس محكمة الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا سابقًا؛ وأستاذ فوق العادة بجامعة بريتوريا، جنوب أفريقيا؛ وعضو شرفي في جمعية ميدل تيمبل، لندن، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية**

ملخص

تناقش هذه الورقة هياكل المحاكم في جنوب أفريقيا فيما يخص إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتبين أن المحاكم المتخصصة لا يُستعان بها بوجه عام. وهي تقول بأن التجربة الجنوب أفريقية تظهر أن المحاكم المتخصصة في بلد كجنوب أفريقيا لا يوجد مبرر لوجودها وأن القضاء بوجه عام قادر على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بطريقة متزنة وفعالة.

أولا. مقدمة

1. إن عنوان هذه الدورة يبحث عن إجابة للسؤال المتعلق بما إذا كان إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يتطلب محاكم ملكية فكرية متخصصة لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متزنة وشاملة وفعالة[1]. وذلك في سياق المادة 41.5 من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، والتي تنص على أن اتفاق تريبس لا يتضمن أي إلزام للدول الأعضاء بأن تضع نظاما قضائيا لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية بمنأى عن النظام القضائي لإنفاذ القانون بوجه عام، أو فيما يخص توزيع الموارد بين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ القانون بوجه عام. وكما هو الحال في كثير من الأحيان، نحن نفكر في الأمور العامة ولكننا نعيش في التفاصيل (ألفرد نورث وايتهيد)، والشيطان يكمن في التفاصيل. وتوخيا للتوضيح، من الضروري أخذ فروق معينة بعين الاعتبار.

2. ونحن غير معنيين بالمحاكم ـ عادة المحاكم الإدارية ـ مثل مكاتب تسجيل البراءات أو العلامات التجارية، والتي تتعامل مع منح حقوق الملكية الفكرية، ولكننا معنيون بالمحاكم التي تنفذ حقوق الملكية الفكرية القائمة. فمحاكم الإنفاذ بطبيعة الحال "قضائية".

3. وإن جنوب أفريقيا بلد نام لديه قيم ثقافية أفريقية فريدة. ومثل معظم البلدان الناطقة بالإنجليزية، تستند القوانين الإجرائية والمدنية والجنائية في جنوب أفريقيا بوجه عام إلى مبادئ القانون العام الإنجليزي. ومن ثم، فإن ما يلي لن يتناول الممارسات الجيدة أو المثلى للبلدان المتقدمة أو البلدان ذات الظروف المختلفة أو البلدان ذات تقاليد القانون المدني.

4. وكما هو الحال على نطاق واسع، تفرق جنوب أفريقيا تفريقًا واضحا بين الإنفاذ المدني والجنائي. ولا ينطبق ذلك فقط على هياكل المحاكم ولكن أيضا على الإجراءات والمبادئ الأساسية ذات الصلة بالإنفاذ، مثل عبء الإثبات.

5. وليست لدى جنوب أفريقيا سياسة رسمية بشأن هياكل الإنفاذ، ويمكن استنباط منهجيتها من الهياكل القائمة. بيد أن من الواضح أن جنوب أفريقيا لا تعتبر حقوق الملكية الفكرية كشيء أعلى من الأشكال الأخرى للحقوق القانونية. فلا يوجد

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] تستند هذه الورقة إلى ورقة سابقة وتقتبس منها، وهي دراسة حول محاكم الملكية الفكرية المتخصصة من إعداد لويس هارمز وأوين دين بعنوان "دراسة إفرادية عن نظام محاكم الملكية الفكرية المتخصصة في جنوب أفريقيا" وهي متاحة عبر الرابط http://iipi.org/wp-content/uploads/2012/05/Study-on-Specialized-IPR-Courts.pdf (آخر دخول في 2 مايو 2016). وقد تغيرت بعض الآراء، واستخدمت الوثيقة بعد موافقة الأستاذ دين.

حق دستوري في الملكية الفكرية. فحقوق الملكية الفكرية تقف على قدم المساواة مع الحقوق الأخرى وإنفاذها يتم بنفس الطريقة.

6. وليست جنوب أفريقيا دولة فيدرالية، بل هي دولة موحدة تمتاز ببعض النواحي الفيدرالية غير ذات صلة بالنقاش الذي نحن بصدده. ولكل محافظة محكمتها العليا الخاصة، بينما يشمل اختصاص محكمة الاستئناف الصعيد الوطني. أما المحاكم الجزئية والمحاكم الإقليمية فينحصر اختصاصها في المقاطعات.

7. وتتولى المحاكم الدنيا، أو الأقسام التجارية بهذه المحاكم، متى وُجدت، الإنفاذ الجنائي لجرائم التقليد وقرصنة حق المؤلف. ومن الممكن نظريا التقاضي لدى المحكمة العليا، لكنه أمر لم يُسمع به، إذ لا تعد التعديات على البراءات والتصاميم جرائم جنائية.

8. ويتم الإنفاذ المدني بوجه عام من خلال المحاكم العليا. وفيما يخص التعديات على العلامات التجارية، تتمتع المحكمة العليا باختصاص مطلق، أما التعديات على حق المؤلف، فإنها من اختصاص محاكم الصلح، وذلك استنادا إلى حجم النزاع، ودائما ما تتولى المحكمة العليا النظر في هذه الأمور.

9. ومع ذلك، تتمتع محكمة مفوض البراءات باختصاص مطلق في إنفاذ البراءات والتصاميم المسجلة. وهي ليست محكمة دائمة، فالقضايا تُخصص لقاض بمحكمة عليا يباشر عمله مؤقتا بصفة مفوض البراءات. والغرض من التشريع هو ترشيح القضاة من ذوي الخبرة في مجال الملكية الفكرية أو الخلفية التقنية لتولي هذه القضايا. وإضافة إلى ذلك، تهدف هذه المحكمة إلى تحقيق كافة مقاصد وأغراض المحكمة العليا. ويغطي اختصاص المفوض (الذي تقع محكمته في مدينة واحدة، بريتوريا) البلد بأكمله.

10. ويتولى القضاء العام الفصل في قضايا حقوق الملكية الفكرية. وتلقى معظم القضاة تدريبا محدودا على حقوق الملكية الفكرية في الجامعة؛ وليست لديهم خبرة عملية في هذه القضايا؛ وليست لديهم أي خلفية تقنية؛ وليس لديهم كتبة (وإن وجدوا، يكونوا كتبة عامين أو غير متخصصين في حقوق الملكية الفكرية).

11. ولا تختلف جنوب أفريقيا في هذا الشأن حتى عن الدول المتقدمة التي تستند إلى قاعدة القانون العام.

12. وتعد محاكم الاستئناف العليا في جنوب أفريقيا وغيرها محاكم عامة، غير أن قراراتها فيما يخص أمور الملكية الفكرية تثير الإعجاب. فضلاً عن ذلك، تميل هذه المحاكم إلى رعاية حقوق الجمهور أكثر من المحاكم الدنيا.

ثانيا. هل إنفاذ الملكية الفكرية يستلزم أن يكون للمحكمة هيكل واحد مخصص؟

13. إن قانون الملكية الفكرية ليس نظاما موحدا. بل هو يشبه كثيرا قانون النقل، فليس ثمة قاسم مشترك بين قوانين النقل البحري والجوي والبري. ونفس الشيء ينطبق على قانون الملكية الفكرية، وإنفاذه. وهذا الفهم الخاطئ يؤدي إلى افتراض أن إنفاذ البراءات والعلامات التجارية وحق المؤلف والتصاميم ينبغي أن يكون بنفس الطريقة ومن خلال نفس الهياكل. فقد جرت العادة على أن يكون إنشاء محاكم الملكية الفكرية المتخصصة مبررا على أساس الطبيعة المعقدة لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، خاصة انتهاكات البراءات.

14. وقد نظرت لجنة إصلاح القانون في جنوب أفريقيا (لجنة هوكستر)[2] في إنشاء محاكم كهذه ولكنها قضت بأنها غير مبررة. وأعربت عن رأي حاد مفاده أن التفاصيل الدقيقة لقانون الملكية الفكرية من الممكن أن يتقنها البشر العاديون؛ وأن تعقيدات قانون البراءات لا تكمن في فهم مبادئه بل في الوصول إلى أساس الحقائق التي يجب أن تنطبق عليها؛ وأن التخصص قد يقود إلى رؤية ضيقة.

[2] "لجنة التحقيق في ترشيد الأقسام المحافظية والمحلية للمحكمة العليا"، التقرير الثالث والأخير RP 200/1997.

15. وتكمن المشكلة فيما يخص التقاضي بشأن البراءات (وليس قانون البراءات) في أنه يشمل كافة فروع العلوم التطبيقية ومجالات التكنولوجيا. فعلم الأحياء الدقيقة والنانوتكنولوجيا مجالان منفصلان. ومعنى ذلك في عالم الواقع أنه لا توجد محكمة مؤهلة بديهيا للتعامل مع كافة مجالات العلوم والتكنولوجيا.

16. ونادرا ما تكون قضايا العلامات التجارية أو حق المؤلف ذات طابع "تقني". (تتعلق الاستثناءات عموما ببرامج الكمبيوتر، والمصنفات الموسيقية، والرسوم التقنية.) في بعض الأحيان قد يكون الحس السليم أكثر أهمية من الخبرة.

17. تتسم قضايا التقليد "بالبساطة الشديدة" من الناحية القانونية، حيث أنها لا تتضمن منازعات خطيرة على حدود حقوق مالك العلامة التجارية. فالمقلدون حين يقلدون البضائع والعلامات التجارية، يقع سلوكهم بوضوح في نطاق السلوك الذي يحق لمالك العالمة التجارية منعه"[3]. وينطبق الأمر نفسه على قرصنة حق المؤلف.

18. غير أن هذا لا يعني أن الأشخاص ذوي المنطق السليم (والمحاكم ذات الحُجة السليمة) لا تختلف. كما أنه لا ينفي أن القضايا الصعبة المتعلقة بالاختصاص والقانون الدولي الخاص ذات الصلة بعبور الحدود والتعدي الرقمي يمكن أن تنشأ، ولكنها قضايا مماثلة لغيرها من المسائل ذات الطابع العابر للحدود، مثل غسيل الأموال والتهريب.

ثالثا. النواحي العملية

19. إن محاكم الملكية الفكرية المتخصصة في سياق العالم النامي، مثل جنوب أفريقيا، ليست ميسورة التكلفة أو ذات جدوى. إذ يوجد بوجه عام شح في الموارد (البشرية والمالية والهيكلية)، وقلة في قضايا الملكية الفكرية، ونقص في الخبرة في مجال الملكية الفكرية. كما أن إقامة محاكم مركزية للملكية الفكرية يمكن أن يجعل سبل الوصول إلى العدالة سراب خادع. وربما يكون هناك نفور سياسي أو من الجمهور إزاء المحاكم المركزية، كما أن محاكم حقوق الملكية الفكرية الدورية غير عملية.

20. ولا يمكن إغفال مسألة الأولويات. فكما هو مفهوم، حقوق الملكية الفكرية لا تبدو وكأن لها أولوية خاصة في بعض البلدان، ناهيك عن أن تكون هناك أولوية لإنشاء محاكم خاصة لحقوق الملكية الفكرية.

21. أما فيما يتعلق بالإنفاذ الجنائي، يجب مراعاة المستوى العام للإجرام، ومدى خطورة الجرائم المختلفة، والموارد السياسية والأولويات السياسية.

22. ورغم أن محاميي الملكية الفكرية لا يحتكرون التقاضي بشأن الملكية الفكرية في جنوب أفريقيا، إلا أن مستوى التخصص في الملكية الفكرية يعد مرتفعا، خاصة في صفوف ذوي الخبرة من المنتمين إلى نقابة محامي الملكية الفكرية. كما أن المرافعة الجيدة من محدودي الخبرة في مجال الملكية الفكرية تؤدي إلى إصدار أحكام جيدة. بل إن محاميي المحاكم العامة الذين يتولون قضايا تقنية في ممارساتهم العادية (كصياغة العقود والإهمال المهني، وما إلى ذلك) والذين يضطرون إلى التعامل مع خبراء في شتى المجالات قد يكونوا أكفاء في تولي قضايا الملكية الفكرية، نظرا لخبرتهم في أساليب التقاضي في المحاكم واستجواب الشهود.

23. ما الفائدة التي قد تتحقق من إحالة قضايا الملكية الفكرية في نظام المحاكم العام إلى قضاة ملمين إلى حد ما بهذا المجال. ثمة قبول عام غير مُعلن لهذه الفرضية بين رؤساء المحاكم في جنوب أفريقيا. يتوسم في هؤلاء القضاة القدرة على السيطرة على مجريات التقاضي وتوجيه الممارسين والمتقاضين تقريبا نحو الاتجاه الصحيح. من المفترض ن تكون القضايا المعروضة أمام قضاة محنكين في مجال الملكية الفكرية أقصر وقتا وأقل تكلفة بالمقارنة مع القضايا التي يتولاها قضاة مستجدون.

---

[3] جاسون بوزلاند وكيمبرلي ويزرال وبول جينسن "التقاضي بشأن العلامات التجارية والتقليد في أستراليا" عبر الرابط: http://www.austlii.edu.au/au/journals/UMelbLRS/2006/3.html، وتم الاقتباس بموافقة شركة *كاداك* (شركة محدودة الملكية) *ووبيير ستيفن بروديكتس كومباني وآخرين* (09/530) [2010] ZASCA 105 في [6] - http://www.saflii.org/za/cases/ZASCA/2010/105.html.

24. يجب أن نتذكر أنه القضاء العام عليه أن يتعامل مع العديد من الأمور التقنية. إضافة إلى ذلك، يقول الأستاذ ديفيد فافير[4]:

"لا تنبغي المبالغة في مدح مزايا التخصص. فقد صار المتخصصون كمن على عينيه غمامة تحجب عنه علاقة تخصصه بالقانون العام. إن قوانين الملكية الفكرية ليست جزرا منعزلة. فالقاضي العام من المرجح أن يقبل "أفكارا جديدة ويدعها تتوغل وتنمو" في فسحته، فهو غير مكبل بقيود آراء المتخصصين المتعارف عليها بينهم. مثل هؤلاء القضاة قد يكون بالطبع آفة المتخصصين ومصدر يأسهم (...)"

25. ويُعد تدريب القضاة مهما لسد أي ثغرة، حيث تقدم الشركات ولجنة الملكية الفكرية (غالبا بالتعاون مع الويبو) دورات تدريبية حول التقليد والقرصنة بشكل خاص لقضاة المحاكم الدنيا؛ ويوفر مكتب رئيس المحكمة العليا تدريبات أكثر عمومية حول حقوق الملكية الفكرية لقضاة المحاكم العليا.

رابعا. الخاتمة

26. كما تقول جنيفر ويدنر[5]، ثمة أسباب كثيرة تدعو إلى توخي الحذر في إنشاء المحاكم المتخصصة بقدر ما هناك أسباب تدعو إلى التفاؤل بإنشائها. المحاكم المتخصصة في حد ذاتها كالدواء الوهمي ليست له قيمة علاجية. إذ يتطلب الإنفاذ الفعال للملكية الفكرية ما هو أكثر من ذلك: إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، التسليم بحقوق الجمهور، الإنفاذ السليم لحقوق الملكية الفكرية على جميع المستويات، والمزيد.

27. هناك أيضا خطر التضاربات والتناقضات، فقد يتطور مجال متخصص بشكل منعزل، متجاهلاً المشهد القانوني والاجتماعي الأكبر أو غافلاً عنه. وكما أشير في موضع آخر، "تنتج القرارات السليمة عن التعرض لمجموعة كبيرة من المشاكل والقضايا" ومن ثم فإن "الهيئات القضائية ذات الخبرة المحدودة بالاختصاص الموضوعي قد تعوزها النظرة الشاملة"[6].

28. وقد كان الهيكل الحالي للمحاكم في جنوب أفريقيا وافيا للغرض، ولم نجد حتى الآن أي مبرر حقيقي يدعو للانتقال إلى هياكل الإنفاذ المتخصصة. لكن هذا لا يعني أنه من غير الملائم ، مع تغير الظروف، إعادة التفكير في الأمر.

---

[4] "آراء السيد جاستيس روشستاين عن الملكية الفكرية" ستُنشر في دورية *الملكية الفكرية* في أونتاريو، كندا (المرجع الكامل غير متوفر بعد).

[5] ج. ويدنر، " بناء الاستقلال القضائي في بلدان أفريقيا ذات القانون العام"، في أندرياس شندلر (محرر)، *الدولة التي تقيد نفسها: السلطة والمساءلة في الديموقراطيات الجديدة* (لين راينر للنشر، 1999).

[6] تُتاح توصيات المؤتمر الإداري للولايات المتحدة الأمريكية، على الرابط:) http://archive.law.fsu.edu/library/admin/acus/305919.html تم الحصول عليه في 26 مايو 2016).

تجربة المحكمة المركزية التايلندية للملكية الفكرية والتجارة العالمية

مساهمة من إعداد د. ثامانون فيتايبورن، نائب رئيس القضاة، المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية، بانكوك، تايلاند [*].*

ملخص

افتُتحت المحكمة المركزية التايلندية للملكية الفكرية والتجارة العالمية في 1 ديسمبر 1997، كمحكمة خاصة منشأة للنظر في كافة قضايا الملكية الفكرية والتجارة العالمية. والمحكمة المركزية هي محكمة ابتدائية تنظر في القضايا المدنية والجنائية، وتطبق آليات لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متزنة وشاملة وفعالة. وهذا يشمل تخصص المحكمة والقضاة، والقضاة المحلفين، والاستعانة بالشهود الخبراء، وتطبيق نظام داخلي مخصص، والاستعانة بالأدوات التكنولوجية لتعزيز الفعالية، وتعزيز إدارة المعارف.

أولا. مقدمة

1. افتُتحت المحكمة المركزية التايلندية للملكية الفكرية والتجارة العالمية في 1 ديسمبر 1997. وقبل افتتاحها، كانت منازعات الملكية الفكرية والتجارة العالمية تخضع لاختصاص المحاكم العامة. وقد أنشأت المحكمة المركزية كمحكمة خاصة للنظر في كافة قضايا الملكية الفكرية والتجارة العالمية، بما في ذلك حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات وتصميمات الدوائر المتكاملة والبيانات الجغرافية والأسرار التجارية، فضلاً عن نواحي التجارة العالمية من البيع والنقل وخطابات الاعتماد وإيصالات الأمانة والتحكيم والإغراق والإعانات المالية وغيرها. وولاية المحكمة المركزية[1] هي معالجة "قوانين الملكية الفكرية والتجارة العالمية التي لها خصائص فريدة تختلف عن القضايا الجنائية والمدنية بوجه عام". وينص التشريع أيضًا على ما يلي: "للنظر في القضايا من قبل قاض يتحلى بالدراية والفهم في أمور الملكية الفكرية والتجارة العالمية مع وجود طرف خارجي يتحلى بالخبرة في هذه الأمور يتعاون مع المحكمة للنظر في القضايا والفصل فيها وإصدار أحكام سريعة وفعالة وملائمة، من الملائم تأسيس محكمة الملكية الفكرية والتجارة العالمية، والتي ستكون مجهزة بالوسائل المتخصصة من أجل تحقيق الفعالية وحسن التوقيت والإنصاف".

2. وتُعد المحكمة المركزية محكمة ابتدائية تنظر في القضايا المدنية والجنائية. وهي تتخذ من بانكوك مقرًا لها، غير أن اختصاصها يشمل تايلند بأكملها. وتتألف الهيئة القضائية للمحكمة المركزية من قاضيين وقاض محلف[2]. ويمكن استئناف قرارات المحاكم المركزية أمام المحكمة العليا[3]. أما قرارات المحكمة العليا فهي نهائية.

---

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] مذكرة عن قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539.

[2] الفصل 19 من قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539

[3] ستصير محكمة استئناف المحكمة المركزية بعد تشغيلها محكمة الاستئناف المتخصصة. وفي حالة السماح بالاستئناف ضد قرار محكمة الاستئناف المتخصصة من خلال التماس، فإنه يُرفع إلى المحكمة العليا. ومن المقرر افتتاح محكمة الاستئناف المتخصصة في 2016.

ثانيا. آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متزنة وشاملة وفعالة

3. فيما يلي بعض الآليات الرئيسية المطبقة لتسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متزنة وشاملة وفعالة[4].

أ. تخصص المحكمة المركزية

4. إن إنشاء المحكمة المركزية بصفتها محكمة متخصصة في قضايا الملكية الفكرية يضمن المزيد من الاتساق بخلاف اتخاذ القرارات من قبل المحاكم العامة في مختلف الاختصاصات.

ب. تخصص القضاة

5. يُعين القضاة في المحكمة المركزية استنادا إلى الخبرة في قانون الملكية الفكرية. وبوسع القضاة ذوي المسؤوليات الرئيسية في المحكمة المركزية والذين لا يتولون قضايا أخرى كما في المحاكم العامة، أن يصقلوا خبراتهم. ويسهم ذلك في تعزيز جودة قرارات المحكمة وحسن توقيتها بطريقة لم تكن لتتوفر قبل إنشاء المحكمة المركزية، حيث كان على القضاة أن يتولوا مجموعة متنوعة من مهام المحاكم. وتنص اللجنة القضائية على حد أقصى مقداره 7 سنوات لبقاء القضاة في مناصبهم بالمحكمة المركزية.

ج. تخصص القضاة المحلفين

6. ينص الجزء الثاني من التشريع الذي أقيمت المحكمة المركزية بموجبه على اختيار عضو خبير مؤهل يتحلى بالخبرة في مجال الملكية الفكرية ليتولى منصب قاض محلف يتعاون مع القضاة المعينين في البت في القضايا المحالة إلى المحكمة[5]. وفي الناحية العملية، يستند اختيار العضو الخبير إلى الدراية المتخصصة والخبرة التقنية. على سبيل المثال، المهندسون للبت في الأمور المتعلقة بمطالبات البراءات المتعلقة بالاختراع أو الصيادلة أو غيرهم من ذوي الدراية بالعقاقير للبت في الأمور المتعلقة بالبراءات الدوائية، أو من لديهم خبرة في البرامج الحاسوبية للبت في الأمور المتعلقة بحق المؤلف في مجال البرامج الحاسوبية. وتساعد الدراية والخبرة الفريدة للقضاة المحلفين في سد الثغرات في الخبرة لدى قضاة المحكمة المركزية في مجالات بعينها. ومن شأن هذا النهج أن يساعد في زيادة جودة المداولات وسرعتها.

7. وتبلغ فترة خدمة القضاة المحلفين 5 سنوات قابلة للتجديد بعد إعادة التقدم والقبول[6].

د. الشهود الخبراء

8. قد تجنح المحكمة المركزية إلى استدعاء شاهد خبير للإدلاء بآرائه لكي تنظر فيها المحكمة. ولا تمنع إجراءات المحكمة في هذا الشأن الأطراف من طلب إذن المحكمة أن يحضروا شهودا لتقديم شهادة خبيرة لصالح الأطراف[7]. وتوفر الاستعانة بالشهود الخبراء ضربا من تخفيف الحدة في حالة القضايا التي تستلزم خبرة متخصصة.

هـ. القانون الإجرائي وإجراءات التقاضي في المحكمة المركزية

9. يصف التشريع إجراءات المداولات التي تطبقها المحكمة المركزية[8]. وبموافقة رئيس المحكمة العليا، يخول القانون لرئيس المحكمة المركزية أن يسن قواعد[9] فيما يخص إجراءات التقاضي وجلسات الاستماع ووضع إجراءات قياسية للمداولات في قضايا الملكية الفكرية. وفيما يلي العديد من الإجراءات التي نص عليها التشريع.

---

[4] سيقتصر هذا الجزء على مناقشة مسائل الملكية الفكرية، ولن يتطرق إلى التجارة الدولية.

[5] الفصل 15(4) من قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539.

[6] الفصل 15 من قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539.

[7] الفصل 31 من قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539.

10. *أوامر مؤقتة قبل الدعاوى القضائية*: يُصرح للمحكمة المركزية أن تصدر أمرا احترازيا قبل رفع الدعوى، في الحالات التي قد لا يكون فيها المدعى عليه في وضع يسمح له بتقديم تعويض أو حينما يكون من الصعوبة بمكان إنفاذ الحقوق في مرحلة لاحقة[10]. ففي هذه الظروف، يتعين على الطرف الذي يلتمس الأمر الاحترازي أن يقيم دعوى قضائية خلال 15 يوما من قرار المحكمة، أو خلال فترة تحددها المحكمة[11].

11. *أوامر لمقدمي خدمات الإنترنت بوقف إمكانية الوصول إلى مواد محمية بقانون حق المؤلف*: بموجب تشريعات حق المؤلف، يجوز للمحكمة المركزية أن تصدر أوامر احترازية لمقدمي خدمات الإنترنت لوقف إمكانية وصول المستخدمين إلى محتوى على الإنترنت إذا ما توفرت أدلة موثوق بها تشير إلى حدوث انتهاك واحتمال حدوث ضرر بسبب هذا الانتهاك[12]. وللمحكمة أيضا أن تأمر مالك حق المؤلف بتقديم وديعة ضمان. ويجب أن تُرفع دعوى قضائية خلال فترة تحددها المحكمة. وإن لم يحدث ذلك، تنتهي صلاحية الأمر الاحترازي الذي يوقف إمكانية الوصول بانتهاء الفترة المحددة.

12. *أوامر بأخذ الأدلة قبل الدعاوى القضائية*: يجوز للمحكمة المركزية أن تصدر أوامر بأخذ الأدلة وتسجيلها قبل التقاضي في الحالات التي تكون فيها الأدلة في خطر الفقدان أو أن يكون من الصعوبة بمكان الحصول عليها في وقت لاحق[13]. وتشمل هذه السلطة صلاحية إصدار أمر بضبط وثائق وأشياء قد تستخدم كأدلة أو مصادرتها.

13. *توصيل نسخة من الشكوى وإعلان صحيفة الدعوى عبر البريد الدولي السريع*: عندما يكون المدعى عليه في الخارج ولا يوجد اتفاق دولي بين تايلند والبلد الذي يقيم فيه المدعى عليه، يُخول للمحاكم بوجه عام، ومنها المحكمة المركزية أن تأمر بتوصيل نسخ من الشكاوى وإعلانات صحائف الدعوى عبر البريد الدولي السريع[14].

و. التكنولوجيا

14. تستعين المحكمة المركزية بعدد من الأدوات التكنولوجية لزيادة كفاءة البت في القضايا. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية في هذا الشأن.

15. *مؤتمرات الفيديو*: يجوز للمحكمة أن تسمع شهادة الشاهد عن طريق مؤتمرات الفيديو فيما يخص الشهود الذين يقيمون في محافظة أو بلد آخرين[15].

16. *نظام التسجيل الرقمي للشهادات*: تستعين المحاكم التايلندية بوجه عام بنظام للتسجيل حيث تُسجل شهادات الشهود بأمر من القاضي عن طريق التوثيق الكتابي ثم تُقرأ على الشاهد والخصوم للتأكد من صحتها. وتعد المحكمة المركزية واحدة من عدة محاكم تختبر نظاما للتسجيل الرقمي للشهادات الشفهية. ويسجل نظام التسجيل الرقمي للشهادات الشهادات الأصلية في ملفات صوتية. ويجوز للقضاة الذين يستخدمون النظام أن يطبعوا جزءا من الشهادة أو كلها ثم يستعينون بالشهادة مكتوبة.

---

[8] قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539.

[9] إجراءات المحكمة المركزية (1997) B.E. 2540

[10] الفصول 12-19 من إجراءات المحكمة المركزية (1997) B.E. 2540

[11] الفصل 17 من إجراءات المحكمة المركزية (1997) B.E. 2540

[12] الفصلان 32 و33 من قانون حق المؤلف (1994) B.E. 2537 (قانون حق المؤلف المعدل 2015)) B.E. 2558.

[13] الفصلان 28 و29 من قانون تأسيس المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية (1996) B.E. 2539 والفصول 20-22 من إجراءات المحكمة المركزية (1997) B.E. 2540.

[14] الفصلان 9 و11 من قانون الإجراءات المدنية (رقم 28) (2015) B.E. 2558 والإجراء الذي سنه رئيس المحكمة العليا بشأن إرسال الشكاوى وإعلانات صحائف الدعاوى إلى المدعى عليهم في محل المدعى عليه أو مكان عمله خارج المملكة (2015) B.E. 2558 ؛ صيغت لوائح المحكمة المركزية في هذا الشأن ومن المتوقع أن تصدر في 2016.

[15] الفصل 32 من إجراءات المحكمة المركزية (1997) B.E. 2540.

17. *الإيداع الإلكتروني*: لدى المحكمة المركزية نظام إيداع إلكتروني يستخدمه الخصوم الذين يعتزمون إيداع مرافعات وغير ذلك من الوثائق لنظر المحكمة. حيث يمكن للخصوم أن يسجلوا أنفسهم لدى المحكمة المركزية لتقديم مرافعاتهم[16] وغير ذلك من الوثائق المختلفة عبر البريد الإلكتروني. ويستعين الخصوم بهذا النظام حاليا طوعا فقط.

ز. إدارة المعارف

18. تعد إدارة المعارف مهمة للغاية للمحكمة المركزية من ناحية وضع ممارسات قياسية للتحكيم. وقد استحدثت المحكمة المركزية الإجراءات التالية.

19. *برامج تدريب*: أنشأت المحكمة المركزية برامج وندوات تدريبية. وهذه البرامج والندوات التدريبية تتضمن غالبا متحدثين أجانب وممثلين لمنظمات دولية مثل الويبو ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

20. *مواد للقراءة*: لدى المحكمة المركزية مكتبة من الكتب الدراسية والمقالات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية المفيدة للتحكيم في القضايا من قبل المحكمة. وبوسع موظفي المحكمة المركزية أيضا الاستعانة بالإنترنت للبحث عن معلومات وقواعد بيانات إضافية، على سبيل المثال أدوات ليكسيس البحثية.

21. *كتب مرجعية*: أعدت المحكمة المركزية كتبا مرجعية لكي يستعين بها القضاة والقضاة المحلفون في وضع ممارسات عمل موحدة.

22. *التنسيق مع الوكالات الأخرى*: إن المحكمة المركزية منخرطة في عملية تنسيق وتشاور ضرورية ومستمرة مع الشرطة والنيابة العامة والمحامين وإدارة الوضع تحت المراقبة وغيرها من سلطات إنفاذ القانون في إطار التحكيم في القضايا.

23. *الممارسات المثلى*: يختلف مستوى المعرفة والخبرة لكل موظف. ومن ثم فقد أنشأت المحكمة المركزية برامج وإجراءات لنقل المعارف والخبرات، والتي تشمل مقابلات العمل، فضلاً عن وضع إرشادات وبروتوكولات لتحسين الوصول إلى بيانات القضايا. على سبيل المثال، يتحلى القضاة ذوي الخبرة الهائلة في البت في القضايا بدراية عميقة بالممارسة القضائية وهم قادرون على تحديد المحاور الرئيسية لأي قضية بسهولة. ومن ثم فإن نقل هذه الدراية بفعالية إلى موظفين آخرين بالمحكمة المركزية سينتج عنه رفع مستوى العمل وزيادة الفعالية. ويمكن الاستعانة بنقل المعارف فيما يخص القضاة المحلفين والكتبة القانونيين وموظفي المحكمة.

24. وبجانب نقل المعارف داخل المحكمة المركزية، كان التكليف بإجراء دراسات حول الاتفاقات الدولية وتجارب المحاكم الأجنبية مفيدا في تحسين البت في القضايا في المحكمة. وتشمل الأمثلة إجراء دراسة حول الخلفية والهدف من التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، وإجراء دراسة حول قرارات المحاكم الأجنبية في أمور الملكية الفكرية.

ح. عدد القضايا[17]

25. في عام 2015، كان يوجد 105 5 قضية (309 قضية مدنية و796 4 قضية جنائية) و529 قضية تجارة دولية.

ط. عدد القضاة والقضاة المعاونين

يوجد، اعتبارا من 22 يونيو 2016، 19 قاضيا[18] و157 قاضياً معاوناً

[16] لا يشمل ذلك شكاوى المدعين.
[17] لا تشمل هذه القضايا قضايا المطالبات الصغيرة.
[18] ولا يشمل هذا العدد قاضي قضاة واحد، ونائبي رئيس القضاة أمين واحد من المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية.

المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية في إنكلترا وويلز: محكمة شؤون الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة إليزابيث جونز، مديرية إنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، والقاضي هاكون، رئيس محكمة شؤون الملكية الفكرية، دائرة الأموال في محكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز[*]

ملخص

تعتبر تكاليف التقاضي في دعاوى الملكية الفكرية في النظام القانوني للمملكة المتحدة باهظة التكاليف، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبهدف المساعدة في تقليل هذه التكاليف، أدخل عدد من الإصلاحات على المحكمة المتخصصة بقضايا الملكية الفكرية (محكمة شؤون الملكية الفكرية) منذ عام 2010، وذلك بإدراج: مقياس ثابت للتكاليف القابلة للاسترداد التي حددت بمبلغ 000 50 جنيه إسترليني غية توفير مزيد من الثقة للشركات المتقاضية؛ ووضع حد أقصى للأضرار بمبلغ 000 500 جنيه إسترليني، لتسهيل تحديد القضايا التي ينبغي أن تنظر فيها محكمة شؤون الملكية الفكرية؛ ووضع حد زمني مدته يوم واحد أو يومان لجلسات الاستماع للقضايا، للحد من تكلفة القضايا وتعقيدها؛ وإدارة استباقية للقضايا تضمن سماع الأدلة ذات الصلة فقط، وأن أهميتها للقضية تبرر تكلفة إنتاجها – ولا تفرض إجراءات كشف اعتيادية. وخلص تقييم نشر عام 2015 إلى أن هذه الإصلاحات أثمرت تحسناً في وصول المتقاضين إلى العدالة.

أولا. النظام القضائي في إنكلترا وويلز

1. يستند النظام القضائي في إنكلترا وويلز إلى مبادئ نظام القانون العام. وتكون السوابق القضائية، في نظام القانون العام، ملزمة إن لم يكن هنالك تدوين أساسي للقانون.

2. ويطوّر القانون من قبل قضاة المحاكم، الذين يطبقون النظام الأساسي والسوابق والحس السليم على الوقائع المعروضة عليهم. ويفسّر القضاة عند النطق بالحكم، أسباب قرارهم. وتكوّن هذه الأسباب المبدأ القانوني الكامن وراء إلزامية السوابق القضائية. وبمجرّد إقرار نقطة قانونية في قضية واحدة، وجب تطبيقها في جميع القضايا اللاحقة التي تشمل وقائع مادية مماثلة. وتتبع المحكمة سوابق المحاكم الأعلى منها درجة، أو محكمة من الدجة ذاتها بشكل عام، ولكنّ المحاكم ليست مجبرة على اتباع قرارات المحاكم الأدنى منها درجة.

3. وفي إنكلترا وويلز، يدفع الطرف الخاسر بعض التكاليف القانونية أو كلها. وتقريبا، جميع الدعاوى المدنية الإنكليزية لجبر الضرر هي دعاوى تعويضية لا عقابية.

4. وتعرض قضايا الملكية الفكرية المدنية في إنكلترا وويلز[1] على المحكمة العليا أو محكمة شؤون الملكية الفكرية (المعروفة سابقا باسم المحكمة الإقليمية للبراءات). ولا يضم النظام القضائي في المملكة المتحدة محكمة متخصصة بقضايا الملكية الفكرية الجنائية، ولكن تعرض قضايا الملكية الفكرية الجنائية (بما في ذلك التزوير والقرصنة) على المحاكم الجنائية العامة. والمحكمة العليا هي إحدى أعلى المحاكم درجة في إنكلترا وويلز وتنظر في كل القضايا العالية القيمة والأهمية. أمّا دائرة الأموال فهي مسؤولة عن قضايا الملكية الفكرية، وتيسر لذلك خدمات عدد من القضاة المتخصصين. والمحكمة الإقليمية للبراءات في دائرة الأموال هي

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.
[1] أمّا اسكتلندا وإيرلندا الشمالية فلها أنظمة قانونية منفصلة.

محكمة متخصصة تنظر قضايا البراءات والتصاميم المسجلة. ومحكمة شؤون الملكية الفكرية هي محكمة متخصصة أنشأت لمعالجة قضايا الملكية الفكرية ذات القيم الصغيرة[2].

أ. الطعون

5. تنظر محكمة الاستئناف بالطعون المحالة إليها من المحكمة العليا ومحكمة شؤون الملكية الفكرية، بعد منح إذن بالطعن من قبل هاتين المحكمتين، أو من قبل محكمة الاستئناف. ويمكن أن يرأس أحد كبار القضاة المتخصصين في مجال الملكية الفكرية محكمة الاستئناف. ويمكن الطعن بقرارات محكمة الاستئناف أمام المحكمة العليا، إن سمحت محكمة الاستئناف بذلك. والمحكمة العليا هي محكمة الملاذ الأخير وأعلى محكمة استئناف في المملكة المتحدة (بما في ذلك إنكلترا وويلز). وتولت المحكمة العليا الوظائف القضائية لمجلس اللوردات في أكتوبر 2009، وعيّن 12 قاضيا يجلسون بشكل دائم في القضايا التي تعرض على المحكمة. وجرت العادة أن يجلس خمسة قضاة فقط في جلسات الاستماع للقضايا، رغم أن بعض القضايا قد تسمع من قبل عدد أكبر أو أقل من القضاة، في بعض الأحيان. وتركّز المحكمة العليا على القضايا التي تثير نقاطا قانونية مهمة للعامة.

6. وتعمل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) بصفتها، فقط، المحكمة العليا لتفسير قانون الاتحاد الأوروبي. وبالتالي لا يمنح حق الطعن في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية في المملكة المتحدة إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. ولكن يجوز لأي محكمة في المملكة المتحدة أن تحيل نقطة معينة من القانون المتعلق بقانون الاتحاد الأوروبي إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي لتبت فيها. وبعد أن تعطي محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تفسيرها، تعاد القضية إلى محكمة وطنية. ويعود قرار إحالة مسألة ما إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي للمحكمة الوطنية من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الطرفين.

ثانيا. المحكمة الإقليمية للبراءات

7. اقترح تأسيس محكمة إقليمية للبراءات أول مرة في تقرير لجنة أولتون[3] لعام 1987، التي بحثت التقاضي في مجال البراءات. وأسست المحكمة عام 1990، بموجب ما نصّ عليه قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لعام 1988[4]. وكان الهدف من وراء إنشائها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، عن طريق الحد من التكاليف الباهظة لإجراءات التقاضي في مجال الملكية الفكرية في محكمة البراءات التابعة للمحكمة العليا. ولكنّ لم يسر عمل المحكمة الإقليمية للبراءات على النحو المنشود بشكل كامل، نظرا لأن الإجراءات والتكاليف وقيمة القضايا التي يمكن أن تعرض عليها كانت هي ذاتها في المحكمة العليا إلى حدّ بعيد.

ثالثا. استعراض تكاليف التقاضي المدني

8. في أواخر عام 2008، كلُّف القاضي اللورد جاكسون بإجراء استعراض للقواعد والمبادئ التي تحكم تكاليف التقاضي المدني في إنكلترا وويلز. ووضع الاستعراض على أساس أن تكاليف التقاضي المدني في المملكة المتحدة كانت باهظة جدا.

---

[2] أي في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمة مطالبتها مبلغ 500.000 جنيه إسترليني. وتعرض القضايا ذات القيمة الأعلى على المحكمة العليا.

[3] التقاضي في مجال البراءات: تقرير اللجنة، نوفمبر 1987، من قبل السير ديريك أولتون، الأمين الدائم لقاضي القضاة.

[4] قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لعام 1988، متاح على الرابط: http://www.legislation.gov.uk/ukpga/1988/48/contents.

9. وأصدر القاضي اللورد جاكسون في *استعراضه المستقل والشامل لتكاليف التقاضي المدني*[5] (استعراض جاكسون) مجموعة واسعة من التوصيات لتعزيز الوصول إلى العدالة بتكلفة متناسبة. وارتبطت ستة من التوصيات البالغ عددها 109، بمنازعات الملكية الفكرية، بما في ذلك المصادقة على المقترحات التي تقدمت بها لجنة مستخدمي محكمة الملكية الفكرية لإصلاح المحكمة الإقليمية للبراءات. وتضمنت هذه المقترحات:

- تبسيط إجراءات المحكمة؛
- وإدخال نطاق ثابت لسقف التكاليف القابلة للاسترداد؛
- ووضع حد لقيمة المطالبات التي تنظر فيها المحكمة.

10. وحظيت هذه المقترحات بقبول حكومة المملكة المتحدة، وأدخل عدد من التغييرات على المحكمة الإقليمية للبراءات تدريجيا بين عامي 2010 و2013.

11. وأجري البروفيسور إيان هارجريفز في ذات الحقبة من الوقت استعراضا منفصلا (استعراض هارجريفز). وسعى الاستعراض الذي أجري بتكليف من رئيس الوزراء في نوفمبر 2010، إلى تقييم ما إن كان الإطار الحالي للملكية الفكرية مصمما بشكل يلائم تشجيع الابتكار والنمو في الاقتصاد البريطاني. ونشر التقرير النهائي *الفرصة الرقمية: استعراض لعلاقة الملكية الفكرية والنمو*[6] في مايو 2011. وأوصى الاستعراض بإدخال مسار للدعاوى الصغيرة الخاصة بمطالبات الملكية الفكرية ذات القيمة المنخفضة، بما سيساعد المدّعين الذين تقلقهم احتمالات التعدي المستقبلي المثبطة أكثر من القيمة النقدية للمطالبات القائمة.

رابعا. إصلاحات المحكمة الإقليمية للبراءات من 2010 إلى 2013

أ. التغييرات الإجرائية وسقف التكاليف

12. دخل عدد من التغييرات على قواعد الإجراءات المدنية[7] حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2010. وغيّرت هذه التعديلات إجراءات المحكمة ونظام التكاليف، بإدراج:

- الإدارة الاستباقية للقضايا[8]؛
- وقواعد جديدة لعملية رفع الدعاوى والدفاع والدعاوى المضادة وتوقيت هذه العمليات، وما إلى ذلك؛
- وتحديد مدة أقصاها يومان لجلسة الاستماع الرئيسية؛
- وحدّ سقف التكاليف القابلة للاسترداد بمبلغ قدره 50000 جنيه إسترليني.

---

[5] استعراض تكاليف التقاضي المدني: التقرير النهائي، https://www.judiciary.gov.uk/wp-content/uploads/JCO/Documents/Reports/jackson-final-report-140110.pdf.

[6] *الفرصة الرقمية: استعراض لعلاقة الملكية الفكرية والنمو، إيان هارجريفز*، https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/32563/ipreview-finalreport.pdf.

[7] https://www.justice.gov.uk/courts/procedure-rules/civil/rules.

[8] في الإدارة الاستباقية للقضايا، للقاضي دور أكثر فعالية من خلال مراقبة استخدام الأدلة مثلا، من خلال تحديد قضايا معينة ينبغي أن تعالجها الأدلة. ولا يجوز تقديم أي مادة في القضية سواء عن طريق الأدلة أو الكشف أو مذكرات مكتوبة ما لم يأذن القاضي بذلك، خلال مؤتمر إدارة القضية عادة.

13. وبيّنت هذه التغييرات الاختلاف الواضح بين المحكمة الإقليمية للبراءات والمحكمة العليا (التي قدرت تكاليفها في ذلك الوقت بمبلغ 000 250 جنيه إسترليني كحد أدنى)، وستجلب المزيد من الثقة للمتقاضين بشأن تعرضهم المحتمل للتكاليف.

ب. حدّ قيمة المطالبات

14. وفي يونيو 2011، وضع حد أقصى لقيمة المطالبات التي تنظر فيها المحكمة الإقليمية للبراءات. وقد أدخل هذا الحدّ مرة أخرى لتمييز المحكمة الإقليمية للبراءات عن المحكمة العليا، ولضمان أن تقع دعاوى الملكية الفكرية المنخفضة القيمة ضمن اختصاص المحكمة الإقليمية للبراءات، من البداية. وخفف هذا الحدّ من حالة عدم اليقين القانوني لمستخدمي المحاكم فيما يتعلق بالمحكمة المختصة وتجنب الحاجة لاعتبارات قد تكون مطولة ونقلها مكلف. وخلصت حكومة المملكة المتحدة بعد عملية تشاور شاملة إلى أن تنفيذ حدّ 000 500 جنيه إسترليني سيزيد من وضوح عملية التقاضي ويلغي التأخير والخلافات السابقة للدعوى التي يحتمل أن تكون مطولة ومكلفة، بشأن المحكمة المناسبة لهذه القضية. وسيعود ذلك بالفائدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بشكل خاص، من خلال مساعدتها على اتخاذ قرارات أكثر استنارة عند النظر في رفع دعوى، وتمكينها بالتالي من حماية حقوقها بفعالية أكثر.

ج. إدخال مسار المطالبات الصغيرة

15. في 1 أكتوبر 2012، أدرج مسار للدعاوى الصغيرة في المحكمة الإقليمية، بهدف تسريع إجراءات المحكمة وتقليل تكلفة حماية حق المؤلف والعلامات التجارية والتصاميم غير المسجلة وتسهيلها، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد.

16. ويوفر مسار المطالبات الصغيرة منتدى مبسّط الإجراءات تقرر فيه مطالبات الملكية الفكرية الأكثر بساطة وذات القيمة المالية المنخفضة:

- دون الحاجة لتمثيل قانوني للأطراف؛
- دون تحضيرات كبيرة قبل جلسة الاستماع؛
- دون شكليات المحاكمة التقليدية؛
- دون أن تخاطر الأطراف بأي شيء سوى بتكاليف محدودة للغاية.

17. ويجوز للمحكمة، بموافقة كل الأطراف، أن تعالج الدعوى دون محاكمة على الإطلاق، من خلال النظر في وثائق في القضية والحجج المكتوبة من الأطراف عوضا عن ذلك.

18. وقيّدت المطالبات المخصصة لمسار المطالبات الصغيرة على تلك التي تبلغ قيمتها 000 5 جنيه إسترليني أو أقل، ورفعت القيمة إلى مبلغ 000 10 جنيه إسترليني في أبريل 2013. وتقيّد أوامر التكلفة في هذه الحالات إلى حد كبير، للتأكد من أن مطالبات الملكية الفكرية الأكثر بساطة هي وحدها التي ترفع في مسار المطالبات الصغيرة. ويناسب هذا المسار المطالبات التي تكون العلاجات المنشودة لها هي تعويض الضرر الناجم عن التعدي وأوامر بكشف الأرباح، وأوامر بتسليم السلع المتعدية أو تدميرها وإصدار أمر قضائي نهائي لمنع التعدي في المستقبل.

د. محكمة شؤون الملكية الفكرية

19. في أكتوبر 2013، غير اسم المحكمة الإقليمية للبراءات إلى محكمة شؤون الملكية الفكرية، وأعيد إدراجها كمحكمة متخصصة لدائرة الأموال في المحكمة العليا. وبوصفها محكمة متخصصة تابعة لدائرة الأموال، تضطلع المحكمة باختصاص يماثل اختصاص المحكمة العليا، دون بروز التعقيدات المتعلقة باختصاص المحكمة الإقليمية للبراءات، المستمد جزئيا من قانون حق المؤلف والتصاميم والبراءات لعام 1988 ومصادر أخرى. وعلى الرغم من اتخاذ المحكمة من لندن مقراً لها، فإنها يمكن أن تجلس خارج لندن إن رغب كلا الطرفين في ذلك (لتوفير الوقت والتكاليف مثلا). وتتيح محكمة شؤون الملكية الفكرية جميع وسائل الانتصاف القانونية المتاحة في المحكمة العليا[9]، بما في ذلك الأوامر التمهيدية والنهائية وتعويض الأضرار وحسابات الأرباح والتسليم والإفصاح. وتتاح أيضا أوامر البحث والضبط (أنطون بيلر) وتجميد الأصول (ماريفا).

20. ويجوز أن يمثل الشخص نفسه في إجراءات التقاضي أمام محكمة شؤون الملكية الفكرية باعتباره خصما. ويحق لمحامي البراءات والعلامات التجارية تمثيل عملاء أمام محكمة شؤون الملكية الفكرية، مثلما كان الحال بالنسبة للمحكمة الإقليمية للبراءات. وقد أعدت أدلة تفصيلية لإجراءات محكمة شؤون الملكية الفكرية[10] ومسار المطالبات الصغيرة[11] لمساعدة المستخدمين على فهم هذه الإجراءات، وكيفية التعامل مع الجوانب العملية لإجراءات محكمة شؤون الملكية الفكرية.

خامساً. استعراض إصلاحات المحكمة

21. كلّف مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية بإعداد تقرير تقييم[12] من أجل تقييم مدى فعالية الإصلاحات المذكورة آنفا في عام 2013. وحلّل التقرير العدد الفعلي للقضايا التي تنظر فيها محكمة شؤون الملكية الفكرية والمحكمة العليا، وتجارب المستخدمين، من خلال إجراء مقابلات مع ممارسي القانون من ذوي الخبرة في إجراءات محكمة شؤون الملكية الفكرية.

22. واستنتج أن من الإصلاحات التي نفذت كان لوضع حدّ أقصى للتكاليف والإدارة الاستباقية للقضايا أكبر أثر، وأن زيادة كبيرة طرأت على عدد طلبات القضايا المقدمة من قبل مدعين من أصحاب الأعمال الصغيرة بعد وضع حد أقصى للتكاليف والإدارة الاستباقية للقضايا في أكتوبر 2010. وأسهم تحديد سقف للتكاليف في فهم المتقاضين لاحتمال تعرضهم للتكاليف قبل الشروع في الدعوى، وأعطى الثقة للأطراف المتقاضية في المحكمة سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم. ففي السابق، كان ينظر إلى تكاليف التقاضي كحاجز للدفاع عن القضية. ومع اضطلاع قاضي محكمة شؤون الملكية الفكرية بدور أكبر في مرحلة إدارة القضايا، بما في ذلك الحد من الكشف وأدلة الخبراء والحجج التي يعتد بها في المحاكمة، والإدارة الاستباقية للقضايا، أثمر في تسريع عملية التقاضي. ويعتبر ما سبق مفيدا لأنه يسرع المحاكمات التي يكون لطرفيها فكرة واضحة عن القضايا المطروحة. كما أن توضيح المطالبات وتحديدها يساعد الطرفين على تسوية القضية قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي (وبالتالي تحقيق وفورات في التكاليف لكلا الجانبين).

---

[9] لا تتاح الأوامر التمهيدية، وأوامر البحث والضبط (أنطون بيلر) وأوامر تجميد الأصول (ماريفا) في مسار المطالبات الصغيرة، لأنها مفصّلة لمطالبات الملكية الفكرية المبسطة ذات القيمة المالية المنخفضة.

[10] دليل محكمة شؤون الملكية الفكرية، متاح على الرابط: https://www.gov.uk/government/publications/intellectual-property-enterprise-court-guide.

[11] محكمة شؤون الملكية الفكرية: دليل لمسار المطالبات الصغيرة: https://www.gov.uk/government/publications/intellectual-property-enterprise-court-a-guide-to-small-claims.

[12] تقييم إصلاحات محكمة شؤون الملكية الفكرية من 2010 إلى 2013، كريستيان هيلميرس وياسين ليفويلي ولوك ماكدونا، متاح على الرابط: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/447710/Evaluation_of_the_Reforms_of_the_Intellectual_Property_Enterprise_Court_2010-2013.pdf

23. و وخلص التقرير إلى أن الإصلاحات بمجملها نجحت في زيادة فرص الحصول على العدالة لأصحاب الحقوق، لا للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد فحسب، ولكن أيضا للشركات المتوسطة والكبيرة الحجم، وشملت جميع حقوق الملكية الفكرية. وقد شجعت الإصلاحات الأطراف على الدخول في منازعات مع المتعدين المحتملين على ملكيتهم الفكرية وطلب التعويضات، وهو ما لم يحدث سابقا. ولا تعزى الزيادة الكبيرة في كمية القضايا المرفوعة أمام محكمة شؤون الملكية الفكرية عقب تنفيذ الإصلاحات، إلى اختيار المتقاضين عرض قضاياهم على محكمة شؤون الملكية الفكرية عوضا عن المحكمة العليا – إذ شهدت كلتا المحكمتين زيادة في عدد القضايا المعروضة خلال هذه الفترة.

الفصل في منازعات الملكية الفكرية - تقرير غرفة التجارة الدولية عن الوحدات القضائية المتخصصة في الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم

*مساهمة من إعداد: غرفة التجارة الدولية**

ملخص

استجابةً للدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه الملكية الفكرية في الأعمال التجارية، وما يترتب على ذلك من نمو في دعاوى الملكية الفكرية، شرع عدد متزايد من البلدان في إنشاء محاكم أو شُعبٍ قضائية متخصِّصة مكرَّسة للفصل في قضايا الملكية الفكرية، بالنظر إلى أنَّ هذه القضايا غالباً ما تتطلَّب خبرات قضائية خاصة. ويهدف هذا التقرير الذي أعدَّته غرفة التجارة الدولية إلى تقديم فهم أفضل للأوضاع الراهنة لهذه الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية. واستناداً إلى مساهمات مقدَّمة من خبراء في دعاوى الملكية الفكرية من 24 بلداً في قارات مختلفة، يقدِّم التقرير لمحة عامة عن هياكل الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية وإجراءات المحاكمات التي تضطلع بها في العديد من الولايات القضائية في مختلف أنحاء العالم. وتشمل الجوانب التي يتناولها التقرير الأساس المنطقي لإنشاء الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية، وهيكلها واختصاصاتها، وتشكيل هيئات المحاكمة فيها، والمبادئ والقواعد التي تأخذ بها فيما يتعلق بالأدلَّة وتمثيل الأطراف وتنفيذ الأحكام.

أولا. الأساس المنطقي لإنشاء وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية

1. في ضوء المعدَّل السريع الذي يتقدَّم به الاقتصاد العالمي الابتكاري، تتزايد الأهمية التي توليها الأعمال التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وتشهد أعداد طلبات الملكية الفكرية وتسجيلاتها زيادة هائلة كل عام. وفي الوقت نفسه، أدَّت الزيادة في إيداعات حقوق الملكية الفكرية في السنوات الأخيرة أيضاً إلى تزايد عدد المنازعات المتصلة بالملكية الفكرية. ولم يقتصر أثر هذه التطورات على إذكاء الوعي العام بأهمية إنفاذ الملكية الفكرية فحسب، وإنما أدَّت أيضاً إلى زيادة التفكير بشأن المحاكمات المتعلقة بمنازعات الملكية الفكرية، من حيث كفاءة تلك المحاكمات ونزاهتها والقدرة على التنبؤ بمجرياتها.

2. وقد أفضت هذه التطورات في بعض البلدان إلى إنشاء وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية، أو النظر في إنشاء وحدات من هذا القبيل، بهدف الفصل في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وعلى الرغم من أنَّ تلك الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية أُنشئت في سياقات قانونية واقتصادية وثقافية وتاريخية متنوعة، فكثيراً ما كان إنشاؤها في مختلف البلدان لأسباب متشابهة، وإن كانت هناك بعض الفروق المحلية الدقيقة. ومع ذلك فقد يختلف شكل تلك الوحدات القضائية ونطاق اختصاصها اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر - ويحلِّل هذا التقرير بعض أوجه الاختلاف والتشابه.

3. ومن بين البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي أُجريت لأغراض هذا التقرير، والبالغ عددها 24 بلداً متنوعاً من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية، كان لدى 19 بلداً وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية[1]. وعادة ما تُنشأ تلك الوحدات القضائية المتخصِّصة في العاصمة أو في مراكز المناطق الصناعية الكبرى أو في نفس المدينة التي يقع فيها المكتب الوطني لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، أو في جميع ما تقدَّم، حيث تزداد الحاجة بطبيعة الحال إلى وجود وحدة

---

* الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو. ويستند هذا التقرير إلى الوثيقة المعنونة *الفصل في منازعات الملكية الفكرية – تقرير غرفة التجارة الدولية عن الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية في مختلف أنحاء العالم*، والتي نشرتها غرفة التجارة الدولية في أبريل 2016، وهي متاحة (بالإنكليزية) على الرابط:
http://www.iccwbo.org/Advocacy-Codes-and-Rules/Document-centre/2016/Adjudicating-Intellectual-Property-Disputes-an-ICC-report-on-specialised-IP-jurisdictions/

[1] إسبانيا وألمانيا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبيرو وتايلند وجمهورية كوريا وروسيا والسويد وسويسرا وشيلي والصين وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

قضائية متخصِّصة. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن أنَّ وجود محكمة أو شعبة قضائية متخصِّصة واحدة أو عدد قليل من المحاكم أو الشُعب القضائية المتخصِّصة عادةً ما يكون كفيلاً بتلبية الحاجة إلى قضاة متخصِّصين في الملكية الفكرية.

4. وكان من بين ما ذُكر من الدوافع الأساسية لإنشاء وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية الرغبةُ في بناء خبرات في مجال الملكية الفكرية من خلال القضاة المتخصِّصين، وتوحيد ممارسات المحاكم في قضايا الملكية الفكرية، وتحسين الاتِّساق بين أحكام المحاكم والقدرة على التنبؤ بنتائج الدعاوى، وتعزيز فعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في نهاية المطاف. كما يرى الكثيرون أنَّ إنشاء الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية شرط أساسي لتحسين المناخ العام فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإنفاذها.

ثانيا. هيكل المحاكم أو الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية واختصاصاتها

5. كشفت الدراسة الاستقصائية أنَّ التنظيم الهيكلي للوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية يتَّخذ ثلاثة أشكال أساسية في البلدان المشمولة بالدراسة، وقد تتواجد في بعض الأحيان جنباً إلى جنب في نفس البلد:

- واختارت أغلبية البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية إنشاء دوائر أو شُعب قضائية متخصِّصة داخل المحاكم المدنية أو التجارية القائمة للنظر في قضايا الملكية الفكرية على سبيل الحصر أو بالإضافة إلى منازعات أخرى. ويتيح ذلك استخدام البنية الأساسية للجهاز القضائي القائم، والحدَّ من التكاليف التنظيمية التي يتطلَّبها إنشاء وحدات قضائية متخصِّصة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أنَّ منازعات الملكية الفكرية غالباً ما تكون ذات صلة بأنشطة الأعمال التجارية، فكثيراً ما يُنظر إلى تعزيز الخبرات في مجال الملكية الفكرية داخل المحاكم التجارية على أنَّه يحسِّن من فرص الأعمال التجارية في الوصول إلى العدالة في المسائل ذات الصلة بالملكية الفكرية في إطار عملية تسوية المنازعات التجارية ككل؛

- لدى بعض البلدان محاكم مستقلة قائمة بذاتها تتخصَّص في قضايا الملكية الفكرية. وكثيراً ما يُعتمد هذا النهج في حل منازعات براءات الاختراع (والتي يتصل معظمها بصحة البراءات)، بالنظر إلى أنَّ تلك القضايا تتطلَّب خبرات تقنية متخصِّصة، بيد أنَّ بعض البلدان يُحيل جميع قضايا الملكية الفكرية إلى الوحدات القضائية المتخصِّصة؛

- لدى العديد من البلدان أيضاً وكالات إدارية تتعامل مع قضايا الملكية الفكرية من خلال إجراءات إدارية، وتضمُّ مجالس استئناف تنظر في طلبات الإبطال.

6. وفي البلدان المختلفة، تنظر الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية القضايا إمَّا بصفتها محاكم درجة أولى أو محاكم استئناف أو ملاذاً أخيراً، وكثيراً ما تُناط سلطة اتِّخاذ القرار النهائي بمحكمة ذات درجة أعلى أو حتى بالمحكمة العليا (غير المتخصِّصة في الملكية الفكرية).

7. وتتفاوت صلاحيات الوحدات القضائية المتخصصة وفقا لحق الملكية الفكرية محل النزاع (على سبيل المثال، تنظر بعض الهيئات القضائية النزاعات الخاصة بحقوق ملكية فكرية محددة، وغالبا براءات الاختراع)، أو نوع النزاعات التي تندرج حصريا من ضمن اختصاصاتها (هناك محاكم يناط بها الفصل فقط بالمنازعات المتعلقة بالإبطال أو التعدي). إضافة إلى ذلك، تحدد بعض الأنظمة اختصاص المحاكم ماليا، وذلك وفقا لقيمة المطالبة محل النزاع.

ثالثا. القضاة وهيئات المحلَّفين والخبراء التقنيون

8. كثيراً ما يتطلَّب الفصل في حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها خبرات تقنية خاصة. ويوفِّر إنشاء الوحدات القضائية المتخصِّصة للقضاة فرصة التعامل حصرياً أو في المقام الأول مع قضايا الملكية الفكرية، ومن ثمَّ يؤدي إلى تزويدهم بخبرات معرفية متخصِّصة في هذا المجال.

9. ويحدِّد التقرير ثلاثة أنواع من القضاة الذين يمكن أن تشملهم عضوية هيئات المحاكمة في الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية: القضاة المؤهَّلون من الناحية القانونية، أي الذين يحملون مؤهلات قانونية مناسبة؛ والقضاة المؤهَّلون من الناحية التقنية، أي الملزمين بأن يحملوا مؤهلات تقنية مناسبة بالإضافة إلى مؤهلاتهم القانونية؛ والقضاة غير المحترفين، أي الذين لا يحملون مؤهلات قانونية وإنما هم مواطنون يُعيَّنون في هيئة المحاكمة عبر عملية تعيين خاصة.

10. و يختلف تشكيل مجالس الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية فيما يتعلق بنوع القضاة، لا فيما بين البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية فحسب، وإنما أيضاً فيما بين درجات التقاضي المختلفة في كل بلد. وتعتمد جميع البلدان المستقصاة التي أنشأت وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية على القضاة المؤهَّلين من الناحية القانونية في عضوية هيئات المحاكمة، على الأقل جزئياً. أمَّا القضاة المؤهَّلون من الناحية التقنية، فلا يعتمد عليهم سوى عدد قليل من البلدان في عضوية هيئات المحاكمة في جميع الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية أو بعضها، ويعتمد عدد أقل من البلدان على القضاة غير المحترفين.

11. ولا يعتمد أيٌّ من البلدان المستقصاة التي لديها وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، على هيئات المحلَّفين في عملية اتِّخاذ القرار في القضايا المنظورة أمام تلك الوحدات القضائية.

12. و خلافاً للقضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية، لا يكون الخبراء التقنيون أعضاء في هيئة صنع القرار التي تنظر النزاع. وفي معظم البلدان المشمولة بالاستقصاء، ولا سيما البلدان التي تعتمد حصرياً على القضاة المؤهَّلين من الناحية القانونية، يمكن أن تستعين هيئة المحاكمة بخبراء تقنيين، قد تعيِّنهم هيئة المحاكمة نفسها أو يعيِّنهم أطراف النزاع.

13. وبصفة عامة، تُكفل مشاركة الخبراء التقنيين أو القضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية أو كليهما في القضايا التي يمكن أن تلعب فيها الجوانب التقنية دوراً هاماً في اتِّخاذ القرار - كما هو الحال عادةً في المنازعات المتعلقة ببراءات الاختراع. ومن ثمَّ، تقتصر مشاركة الخبراء التقنيين والقضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية في معظمها على درجات التقاضي التي تتناول الوقائع، أي عادة ما تقتصر على محاكم الدرجة الأولى. وفي الحالات التي يقتصر فيها دور محاكم الدرجات الأعلى على مراجعة القضايا من الناحية القانونية، عادةً ما تتوقف مشاركة القضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية عند ذلك الحد.

14. والدافع الأساسي لضم القضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية هو تفادي الحاجة إلى خبراء تقنيين تعيِّنهم المحكمة أثناء نظر الدعوى، بغية إبقاء مدة نظر الدعوى وتكاليفها في حدود المتوقع. ومن ناحية أخرى، لا يحتاج الخبراء التقنيون (والخبراء الشهود) عادة إلى أن يكونوا مؤهَّلين من الناحية القانونية، وهو ما يوسِّع نطاق الأفراد الذين يمكن اختيارهم لأداء هذا الدور والاستعانة بهم، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الأكثر تعقيداً.

رابعا. الإجراءات المتَّبعة في الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية

15. يمكن تقسيم الإجراءات غير الجنائية المتَّبعة في قضايا الملكية الفكرية في البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية تقسيماً تقريبياً إلى ثلاث فئات، بالتوازي مع أشكال التنظيم الهيكلي التي وقفت عليها الدراسة. فالمحاكم المدنية أو التجارية تستخدم إجراءات المحاكم العامة، مع النصِّ على بعض التفاصيل الخاصة في القانون الإجرائي ذي الصلة أو في قانون الملكية الفكرية أو فيهما معاً. والوضع مماثل في محاكم الملكية الفكرية القائمة بذاتها، في حين تتَّبع الهيئات الإدارية قواعد إدارية محدَّدة يُنصُّ عليها في القوانين الإدارية ذات الصلة وفي قانون الملكية الفكرية.

16. وبالرغم من وجود اختلافات كبيرة في الإجراءات الفعلية وفي سير الدعاوى، كشفت الدراسة الاستقصائية عن إجماع واسع بين البلدان المستقصاة على المبادئ والنظريات القانونية الأساسية المعمول بها في إجراءات المحاكمات غير الجنائية المتصلة بالملكية الفكرية، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم الأدلة.

17. وتسمح جميع البلدان المستقصاة التي لديها وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية بإصدار الأوامر الزجرية الأولية في القضايا المتصلة بالملكية الفكرية. وتكفل الغالبية العظمى من البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية صدور الأوامر الزجرية الأولية بناء على طلب من طرف واحد، استناداً إلى أنَّ إخطار المدَّعى عليه بالأمر الزجري المرتقب ينطوي على خطر أن يدمِّر المدَّعى عليه الأدلَّة. وهناك عدد محدود من البلدان التي لا تكفل صدور الأوامر الزجرية الأولية إلا بمعرفة الطرفين، استناداً إلى أنَّ صدور الأمر الزجري بناءً على طلب من طرف واحد يعرِّض المدَّعى عليه إلى أضرار لا يمكن جبرها.

18. ولم يُقَد بوجود آليات خاصة لتنفيذ الأحكام الصادرة عن الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية، حيث تخضع تلك الأحكام لسبل التنفيذ العادية.

خامسا. التمثيل

19. يمكن تقسيم الأفراد أو الكيانات المصرح لهم بتمثيل الأطراف أمام الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية في البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية إلى ثلاث فئات:

- المحامون: تلعب المعارف المهنية والخبرات العملية التي يتمتع بها المحامون – الذين جرى العرف على اضطلاعهم بدور هام في تمثيل العملاء في الدعاوى القضائية المنظورة أمام المحاكم في جميع الولايات القضائية تقريباً – دوراً هاماً في الدعاوى القضائية المتصلة بالملكية الفكرية، ومن المرجَّح أن يستمر الحال على ذلك؛

- الممارسون المؤَّهلون في مجال الملكية الفكرية (مثل: وكلاء براءات الاختراع والعلامات التجارية) من غير المؤَّهلين لممارسة المحاماة: كثيراً ما تثير الدعاوى القضائية المتصلة بالملكية الفكرية مسائل تقنية معقَّدة تستلزم مشاركة خبراء تقنيين أو ممارسين في مجال الملكية الفكرية أمام الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية، إذ أنَّ ممارسي المحاماة العامة في كثير من البلدان عادةً ما يفتقرون إلى المعارف التقنية الأساسية. وتأذن معظم البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية للممارسين في مجال الملكية الفكرية مثل وكلاء البراءات بتمثيل الأطراف أمام الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية، أو بحضورهم بصفتهم مساعدين تقنيين للمحامين في الدعاوى القضائية. ومن الناحية التاريخية، كانت مشاركة الممارسين في مجال الملكية الفكرية في الدعاوى القضائية أقلَّ في البلدان التي تأخذ بنظام القانون العام، حيث يشيع في تلك البلدان الاستعانة على نطاق واسع بالخبراء التقنيين كشهود خبراء في دعاوى الملكية الفكرية؛

- وفي عدد محدود من البلدان، يمكن أن يمثِّل الأطرافَ في دعاوى الملكية الفكرية أفرادٌ أو كياناتٌ من غير المحامين أو الممارسين في مجال الملكية الفكرية (مثل: المستشارين الداخليين أو العاملين في الشركات، والمنظمات الاجتماعية، وفرادى المواطنين). وتشمل الأسانيد المنطقية لتوسيع نطاق من يمكن لهم تمثيل الأطراف المعنية نُدرةَ المتخصِّصين في مسائل الملكية الفكرية في البلاد (على سبيل المثال: لأنَّ البلد المعني لا يزال حديث العهد بقانون الملكية الفكرية ولم يتمكَّن من تدريب ما يكفي من المحامين والممارسين المهنيين لتمثيل العملاء في القضايا المتصلة بالملكية الفكرية) أو في جزء من أجزاء البلاد (على سبيل المثال: بسبب تركُّز المتخصِّصين في مسائل الملكية الفكرية في عدد قليل من المدن).

20. وفي حين لا يسمح بعض البلدان إلا بفئة واحدة فقط من الممثِّلين (عادة ما تكون فئة المحامين) لتمثيل الأطراف، تسمح بلدان أخرى بوجود ممثِّلين من الأفراد أو الكيانات من أكثر من فئة واحدة في نفس الوقت وفي نفس القضية. وفي ضوء تزايد التعقيد التقني في العديد من قضايا الملكية الفكرية، فمن المهم التأكُّد من أنَّ بإمكان المحاكم والممثِّلين الحصول على المعارف التقنية اللازمة للفصل في كل منازعة. ويتحقَّق ذلك في الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية بطرق مختلفة منها إشراك الخبراء التقنيين أو الممارسين في مجال الملكية الفكرية أو القضاة المؤهَّلين من الناحية التقنية.

سادسا. الاستنتاجات

21. أنشأ عدد كبير من البلدان في مختلف أنحاء العالم وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية، تتنوع من حيث هياكلها، وآليات تعيين القضاة والخبراء فيها، وقواعد تمثيل الأطراف. بيد أنَّ المبادئ الأساسية المطبَّقة متشابهة أو متطابقة في مختلف البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية فيما يتعلق ببعض المجالات، ومن ذلك على سبيل المثال: الدعاوى المستعجلة وقواعد الأدلَّة والمبادئ القانونية[2] وتنفيذ الأحكام.

22. ويمكن استخلاص بعض الاستنتاجات العامة من هذه الدراسة من أجل مساعدة البلدان على النظر فيما إذا كانت سوف تنشئ وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية أو تُحسِّن ما هو قائم منها، وكيفية القيام بذلك:

- يمكن أن تحسِّن الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية من فعالية وجودة عمليات التقاضي ذات الصلة بالملكية الفكرية ونتائجها. وتشمل أسباب إنشاء الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية بناء الخبرات المتعلقة بمسائل الملكية الفكرية في المحاكم، وتوحيد معايير المحاكمات وتبسيط إجراءات الدعاوى، وتعزيز كفاءة المحاكمات ودقتها، وضمان اتساق نتائج القضايا والقدرة على التنبؤ بها؛

- تتوقف الحاجة إلى الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية، وأنسب شكل يمكن أن تتَّخذه هذه الوحدات، على احتياجات كل بلد وظروفه. على الرغم من التطابق الكبير في الأسباب التي دفعت ببلدان مختلفة إلى إنشاء وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية، فكثيراً ما يختلف اختيار الشكل الذي تتَّخذه هذه الوحدات باختلاف الثقافات القانونية الوطنية، والسياقات الاقتصادية، والأولويات. ففي الأحوال التي تكون فيها المنازعات المتصلة بالملكية الفكرية متعدِّدة ومعقَّدة من الناحية التقنية، يمكن أن تنطوي الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية على هياكل أكثر تعقيداً وعلى عدد أكبر من الموظفين المتفرغين. وفي الأحوال التي تُشير فيها البيئة الاقتصادية والقانونية في البلد المعني إلى ضعف الطلب على وحدات قضائية

[2] تطبِّق معظم البلدان التي شملتها الدراسة مبادئ قانونية متشابهة في الدعاوى القضائية المتصلة بالملكية الفكرية، مثل مبدأ شمول الحماية للاختراعات المكافئة في قضايا التعدِّي على براءات الاختراع؛ ومبدأي احتمال الخلط والعلامات التجارية المعروفة أو المشهورة في قضايا العلامات التجارية؛ ومبادئ الاستنفاد، وسقوط الحقوق، وحقوق الاستخدام السابق على التسجيل، وحقوق الاستخدام في فترات انقطاع الحماية (في عدد أقل من البلدان)، وإغلاق باب الرجوع عن الإجراءات السابقة على التسجيل، وأسبقية التسجيل، في عموم القضايا.

متخصِّصة في الملكية الفكرية أو التي تكون فيها المحاكم المدنية أو التجارية قادرة على التعامل بفعالية مع المنازعات المتصلة بالملكية الفكرية، يمكن ألا يكون إنشاء تلك الوحدات أمراً مستصوباً؛

- لا غنى عن آليات المحاكمة الملائمة والخبرات القضائية. في الأحوال التي تتطلب وجود وحدات قضائية متخصِّصة في الملكية الفكرية، يحظى مجمل آليات تلك الوحدات (أي الترتيبات المتعلقة بإجراءاتها والعاملين فيها) بأهمية بالغة في تحديد كيفية الفصل في قضايا الملكية الفكرية. فينبغي أن تضمَّ الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية قضاةً واسعي الاطلاع، وأن يوضع هيكلها التنظيمي بحيث يمكِّن المحكمة من فهم المسائل التقنية المتنازع عليها في حال وجودها، سواء كان ذلك عن طريق إشراك قضاة من ذوي الخلفية التقنية أو خبراء تقنيين أو ممارسين في مجال الملكية الفكرية أو متخصِّصين آخرين.

23. وبوجه عام، تمثِّل الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية ميزة في البيئة الاقتصادية والقانونية القائمة في مختلف أنحاء العالم في الولايات القضائية التي يوجد فيها عددٌ كافٍ من دعاوى الملكية الفكرية، ويمكن لهذه الوحدات، في كثير من الحالات، أن تعزِّز من كفاءة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومن ثمَّ تحتاج البلدان إلى النظر في إنشاء شكل من أشكال الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية أو تحسين القائم منها، بحسب الأوضاع الاقتصادية والقانونية في كل منها. وينبغي أن يكون تصميم هيكل الوحدات القضائية المتخصِّصة في الملكية الفكرية وآلياتها على أساس السياق المحدَّد في البلد المعني، وبهدف بناء الخبرات ذات الصلة بالملكية الفكرية في الجهاز القضائي، وتوحيد المعايير والممارسات في المحاكمات، وتعزيز الكفاءة في المحاكمات، وضمان دقَّة نتائج القضايا والقدرة على التنبؤ بها.

المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية: المشكلات والتحديات

مساهمة من إعداد السيد جاك دي ويرا، نائب رئيس جامعة جنيف وأستاذ الملكية الفكرية وقانون العقود بالجامعة[*]

ملخص

ينص اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) (الفقرة 5 من المادة 41) على أن البلدان ليست مُلزَمة بإقامة نظام قضائي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يكون منفصلاً عن النظام الخاص بإنفاذ القانون بصفة عامة. ولذلك فإن للبلدان مطلق الحرية في أن تختار نوع الهيئة أو الهيئات القضائية التي يكون من اختصاصها النظر في منازعات الملكية الفكرية، وفي أن تُقرِّر ما إذا كان إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية أمراً مناسباً أم لا. ومن الصعب تقديم إجابة بسيطة وفريدة من نوعها لمَنْ يسأل: هل من المفيد أو الضروري إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية في بلد معين أم لا، حيث يبدو أن هناك نزوعاً نحو تخصص أو مركزية أنواع معينة من منازعات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. ولا يمكن التوصية في جميع الأحوال بإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية، نظراً لمزايا لهذه المحاكم ومساوئها، ونظراً للحاجة إلى مراعاة جميع العوامل ذات الصلة في البلد المعني. فلا بد لأي قرار يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية أن يُتّخذ بعد تحليل الوضع في البلد تحليلاً شفافاً وغير مُتحيِّز وملماً بالموضوع تماماً.

أولا. مقدمة

1. ينص اتفاق تريبس (الفقرة 5 من المادة 41) على أن البلدان ليست مُلزَمة بإقامة نظام قضائي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يكون منفصلاً عن النظام الخاص بإنفاذ القانون بصفة عامة. وبناءً على ذلك، فإن قرار البلدان بشأن إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية للفصل في منازعات الملكية الفكرية أو عدم إنشائها يُتّخذ إما على الصعيد الإقليمي أو الوطني.

ثانيا. محاكم متخصصة لمنازعات الملكية الفكرية

2. يمكن تعريف المحكمة المتخصصة في الملكية الفكرية بأنها هيئة قضائية عامة مستقلة مهمتها الأساسية هي الفصل في أنواع معينة من المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني أو الإقليمي، حيث يمكن أيضاً تكليف هذه المحكمة بالفصل في أنواع أخرى من المنازعات غير منازعات الملكية الفكرية. ورغم أن منازعات الملكية الفكرية تكون في بعض الأحيان مرتبطةً في الأساس بالمنازعات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ضد أنشطة القرصنة والتقليد (في مجالي حق المؤلف والعلامات التجارية على وجه التحديد)، فإن واقع منازعات الملكية الفكرية أكثر تعقيداً بكثير. وينجم هذا التعقيد عن عوامل كثيرة، منها الاختلافات الموجودة بين أنواع حقوق الملكية الفكرية وبين الأنظمة القانونية التي تقوم عليها، والمسائل القانونية المُحدَّدة التي قد تنشأ لأنواع معينة من حقوق الملكية الفكرية فضلاً عن اختلاف أنواع الإجراءات القانونية المتاحة لتسوية منازعات الملكية الفكرية (الإجراءات المدنية، والجنائية، والإدارية). ومن ثمَّ فإن تنوع منازعات الملكية الفكرية يجعل من الصعب تقديم إجابة بسيطة وفريدة من نوعها على السؤال الآتي: هل من المفيد أو الضروري إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية؟

---

[*] الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو. وهذه الوثيقة التجميعية مُستمَدة من "جاك دي ويرا وآخرون، *المحكمة المتخصصة في الملكية الفكرية – المشكلات والتحديات*"، العدد الثاني، و"الآفاق العالمية لنظام الملكية الفكرية، مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)"، العدد رقم 2، 2016، المتاح على الموقع الآتي: http://www.ictsd.org/themes/innovation-and-ip/research/specialised-intellectual-property-courts-issues-and-challenges.

3. وينعكس أيضاً تنوُّع منازعات الملكية الفكرية في الطريقة التي نسَّق بها المُشرِّعون والمُنظِّمون الوطنيون أو الإقليميون أنظمتهم الخاصة بتسوية منازعات الملكية الفكرية. ومع أن الدراسات الحديثة تثبت أنه لا يوجد أي نظام عالمي فريد أو حتى نظام سائد، يمكن ملاحظة وجود نزوعٍ نحو تخصص أو مركزية أنواع معينة من منازعات الملكية الفكرية على الصعيد العالمي. بَيْدَ أن هذا النزوع لا يمحو الاختلافات، لا سيما فيما يتعلق بنطاق سلطة الاختصاص القضائي للمحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية: فبعض المحاكم يقتصر اختصاصها على أنواع معينة من منازعات الملكية الفكرية دون غيرها، مثل منازعات براءات الاختراع، وبعضها يقتصر على أنواع معينة من المسائل القانونية، مثل صحة حقوق الملكية الفكرية. وإضافةً إلى ذلك، لا يجوز لبعض المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية أن تنظر إلا في المنازعات المدنية، وليس الأمور الجنائية. ويوجد أيضاً تباين في درجة الاختصاص القضائي للمحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية (الدرجة الأولى أو درجة الاستئناف). ومن أجل البتّ في إنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية في ولاية قضائية معينة من عدمه والبتّ في كيفية إنشائها، من الضروري النظر في المزايا والمساوئ المحتملة لهذه المحكمة.

ثالثا. مزايا المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية ومساوئها

4. إن إنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية له مزايا ومساوئ شتّى. وتشتمل المزايا، في المقام الأول، على تحسين جودة العدالة، لأن خبرة المحكمة تجعل من الممكن الفصل في المنازعة على أساس الخبرة المكتسبة في تسوية منازعات الملكية الفكرية السابقة. ولهذا الأمر أهميةٌ كبيرةٌ في منازعات الملكية الفكرية لأن المحاكم يُطلب منها في كثير من الأحيان أن تتّخذ قرارات بشأن طلبٍ مُقدَّم لاستصدار أمر قضائي مؤقت في غضون فترة زمنية قصيرة. ومن المزايا الأخرى للمحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية قدرتها على مواكبة التطورات الديناميكية لقانون الملكية الفكرية والتكيف معها بسرعة. وإضافة إلى ذلك، يمكن تحسين كفاءة الإجراءات من حيث الوقت والتكلفة، ويمكن تعزيز الاتساق والتوحيد في القانون. علاوة على أن إنشاء محاكم مركزية متخصصة في الملكية الفكرية يسهم في تفادي خطر المفاضلة بين المحاكم أو الحد منه، ويُعتبر أيضاً نهجاً مفيداً لاعتماد قواعد إجرائية خاصة مُعَدّة خصيصاً لمنازعات الملكية الفكرية.

5. وفيما يخص مساوئ المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية، يُشار عادةً إلى تكاليف إنشاء وتشغيل هذه المحاكم، خصوصاً في البلدان ذات الموارد المحدودة وفي البلدان التي تكون فيها كمية قضايا الملكية الفكرية قليلة. وعلى وجه التحديد، يجب أن تُوضع في الاعتبار تكلفة إدارة الموارد البشرية القضائية إدارةً ملائمةً، لأنه قد يلزم زيادة أجور القضاة من أجل جذب مرشحين محتملين من القطاع الخاص. وهناك أيضاً خطر يتمثل في أن الاحتكام إلى القضاء قد يتأثر سلباً بإنشاء محكمة مركزية متخصصة في الملكية الفكرية، لأنه ربما يُجبَر المتقاضون على تحمل تكاليف الترافع أمام محكمة قد لا يكون الوصول إليها متاحاً لهم بسهولة (خاصةً من منظور جغرافي). وإضافةً إلى ذلك، أعرب البعض عن مخاوف من أن هذه المحكمة ربما تصبح عرضةً للتأثيرات السياسية أو الاقتصادية، سواء من خلال عملية تعيين القضاة أو من خلال التفاعل الأقرب بين المحامين والقضاة، لأن المحاكم المتخصصة تُعتبر في كثير من الأحيان أقل استقلالاً من المحاكم غير المتخصصة. وهناك خطر آخر يتمثل في أن رؤية محاكم الملكية الفكرية المتخصصة ربما تكون ضيقةً جداً، وأنها سوف تُغفِل الإطار القانوني والسياسي الأوسع الذي يمكن أن يحيط ببعض منازعات الملكية الفكرية (رؤية نفقيّة). ويوجد أيضاً قلق من أنَّ المركزية ربما تحول دون تبادل الأفكار القانونية، ويمكن أن تؤدي إلى استمرار الأخطاء. وأخيراً، يمكن أن يؤدي إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية إلى حدوث مشاكل تتعلق بالحدود الفاصلة بين سلطة الاختصاص القضائي الخاصة التي تملكها المحكمة وسلطات الاختصاص القضائي الخاصة أو العامة التي تملكها محاكم أخرى (غير محاكم الملكية الفكرية).

رابعا. خيارات السياسة

6. تؤثر مزايا محاكم الملكية الفكرية المتخصصة ومساوئها في خيارات السياسة التي يجب الاختيار من بينها عند البتّ فيما إذا كان من الضروري إنشاء هذه المحاكم أم لا، وعند البتّ في كيفية إنشائها إذا كان من الضروري إنشاؤها. ونظراً لتنوع الأنظمة والأساليب القانونية، لا توجد طريقة واحدة لإنشاء نظام فعال لمحاكم الملكية الفكرية ينهض بالابتكار والرعاية الاجتماعية. وكذلك لا يوجد دليل واضح على أن المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية تُعزّز الابتكار على نحو أكثر فعالية مُقارنةً بالمحاكم غير المتخصصة في جميع الأحوال. ولكن من الواضح أن وجود قدر كافٍ من التجارب والخبرات لدى المحاكم والقضاة يمكن أن يُحسِّن جودة العدالة في منازعات الملكية الفكرية تحسيناً كبيراً. ويبدو أن لذلك أهميةً بالغةً، لأن كثيراً من منازعات الملكية الفكرية تبدأ بطلب لاستصدار أمر قضائي زجري مؤقت (يقدمه أصحاب الملكية الفكرية) ويُنتظَر من المحكمة أن تفصل في هذا الطلب على وجه الاستعجال. وخبرة المحكمة في التعامل مع منازعات الملكية الفكرية يمكن أيضاً أن تؤدي إلى إدارة القضايا على نحو أكثر كفاءة، نظراً لأن القضاة سيكونون في وضع أفضل يُمكِّنهم من تقديم التوجيه والإرشاد للمحامين. وسوف يكون أيضاً بإمكان القضاة ذوي الخبرة إصدار آراء أولية غير مُلزِمة يمكن أن تساعد على تسوية المنازعة بين الطرفين.

7. وقبل تحديد كيفية إنشاء محاكم الملكية الفكرية المتخصصة، من الضروري أن يُنظر أولاً هل توجد حاجة لها أم لا. ومن المهم، في هذا الصدد، أن يُحدَّد هل سيقتصر اختصاصها القضائي على أنواع معينة من منازعات الملكية الفكرية أم سيشمل جميع أنواع المنازعات، لأن المحاكم المتخصصة في الملكية الفكرية قد تكون لها مبررات أكثر في بعض مجالات قانون الملكية الفكرية، مثل قانون براءات الاختراع. ومع ذلك، ربما يكون تمركُز كل منازعات الملكية الفكرية كافياً لضمان التطور المتجانس لقانون الملكية الفكرية. وينبغي أيضاً أن يُقرَّر ما إذا كانت محاكم الملكية الفكرية المتخصصة سيكون من اختصاصها النظر في منازعات الملكية الفكرية المدنية فقط، أم أن اختصاصها سيشمل أيضاً المنازعات الجنائية. ويجب، على أي حال، التفريق بين إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية ووضع قواعد محددة تُطبَّق على منازعات الملكية الفكرية، لأنه يمكن اعتماد قواعد محددة لقضايا الملكية الفكرية من دون إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية.

8. وفي حالة الرغبة في إنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية، يوجد عدد من الممارسات التي يمكن أن تكون وثيقةَ الصلة بهذا الأمر. وتشمل هذه الممارسات تعيين قضاة يتمتعون بقدر نموذجي من الخبرة في المجالات ذات الصلة، وإحالة قضايا الملكية الفكرية إلى قضاة، وليس مُحلَّفين. ونظراً للتطور السريع للملكية الفكرية والتقاضي بشأن الملكية الفكرية، من الضروري أيضاً التأكد من أن القضاة الذين يفصلون في مسائل الملكية الفكرية يستفيدون من فرص التعليم المستمر والتدريب المناسب، لمواكبة أحدث التطورات التي تؤثر في قانون الملكية الفكرية، فضلاً عن المفاهيم القانونية والتطورات المهمة الأخرى خارج نطاق قانون الملكية الفكرية. وهذا التعليم في المجالات القانونية الأخرى من شأنه أن يساعد أيضاً على السيطرة على الخطر المتمثل في اكتساب محاكم الملكية الفكرية المتخصصة رؤية نفقيَّة، وهو ما يمكن تعزيز الوقاية منه عن طريق إنشاء نظام تكون فيه الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم قابلةً للاستئناف أمام محكمة غير متخصصة. وهذا من شأنه أن يُحفِّز محاكم الملكية الفكرية المتخصصة على التأكد من تماشي أحكامها مع المبادئ القانونية العامة.

خامسا. خاتمة

9. إن مدى فائدة إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية ومدى الضرورة المحتملة لإنشائها في أي ولاية قضائية معينة يتوقف على عدد من العوامل التي لا تقتصر على مسائل الملكية الفكرية، فيجب أن يتطرق النقاش على نطاق أوسع إلى الخصائص الاقتصادية والقانونية والاجتماعية للبلد المعني. وعلى هذا الأساس، لا يمكن التوصية بإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية دون النظر في وضع البلد. ولذلك فإن أي قرار يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية يجب أن يُتّخذ بعد تحليل هذا الوضع تحليلاً شفافاً وغير مُتحيِّز وملماً بالموضوع تماماً.

10. وينبغي أيضاً التشديد على أنه لا يوجد أي دليل واضح على أنَّ إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية من شأنه أن يعود حتماً بالنفع على أصحاب الملكية الفكرية، وربما يكون ذلك مخالفاً للتصور الشائع. ومن هذا المنظور، لا يبدو أن هناك ما يُبرِّر اعتبار أن إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية سوف يؤدي تلقائياً إلى زيادة مستوى حماية الملكية الفكرية وتحقيق زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر. فالهدف من إنشاء مثل هذه المحكمة هو ضمان وجود آلية فعالة ومُنصفة لتسوية المنازعات يقوم بها قضاة خبراء لصالح جميع أصحاب المصلحة، بمَن فيهم أصحاب الملكية الفكرية، والمنتفعين بالسلع والخدمات، والمجتمع ككل. ولا يمكن تبرير قرار إنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية بمجرد الحاجة إلى مكافحة أنشطة قرصنة وتقليد الملكية الفكرية فحسب، فإن منازعات القرصنة والتقليد ليست في الغالب معقدةً بالقدر الذي يستوجب إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية.

11. وبدلا من إنشاء محكمة متخصصة في الملكية الفكرية، من الممكن أيضاً اختيار تنمية خبرات الملكية الفكرية في المحاكم غير المتخصصة في الملكية الفكرية. وقد ثبت أن هذا خيارٌ قيِّمٌ من خيارات السياسة العامة في حالة البلدان النامية، ويمكن أن يؤدي إلى تكوين هيئات قضائية متخصصة في الملكية الفكرية داخل محاكم عادية. ويدل ذلك على أن عملية إلمام القضاة بمنازعات الملكية الفكرية لا تتطلب بالضرورة إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية على مستوى المحاكمة. وتعليم القضاة أمور الملكية الفكرية لا يقتضي حتماً إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية. فأهم عامل، في نهاية المطاف، هو الخبرة القضائية بمنازعات الملكية الفكرية، وهي التي ينبغي تعزيزها باعتبارها الهدف الأساسي. ومن الأمور التي تبدو أيضاً وثيقة الصلة بهذا الأمر هو اعتماد نظام يُزيد إلى أقصى حد فرص الاستفادة من معارف الخبراء من أجل تعزيز الكفاءة القضائية. ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، عن طريق السماح لمؤسسة أخرى لديها خبرة في الملكية الفكرية (مثل المكتب الوطني للملكية الفكرية) بإبداء وجهة نظرها بشأن مسألة معينة محل نزاع، كصلاحية براءة اختراع مثلاً.

12. وتُثبت خيارات السياسة الأخرى هذه أنه ينبغي ألا يُنظَر إلى إنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية على أنه أداة مكتفية ذاتياً وقائمة بذاتها من أدوات السياسة، ومن ثمَّ ينبغي أن تُكمِّلها أدوات السياسة من أجل النهوض بالإبداع والتشجيع على الابتكار، وتحسين جودة العدالة في منازعات الملكية الفكرية. ويمكن أيضاً زيادة الخبرة والمعرفة بمسائل الملكية الفكرية عن طريق تعزيز فرص المشاركة والشفافية في الإجراءات القضائية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إجازة إيداع بيان من صديق المحكمة في قضايا الملكية الفكرية، فضلاً عن نشر الأحكام الصادرة في قضايا الملكية الفكرية، وعن طريق إتاحة قواعد بيانات تضم قضايا الملكية الفكرية. وما ينبغي أيضاً تشجيعه هو المبادلات الدولية بين القضاة والمحاكم التي تنظر في قضايا الملكية الفكرية. وقد تصدرت منظماتٌ دوليةٌ مبادراتٍ ومشروعاتٍ بغرض تكوين الخبرات وتبادلها، مما أسفر عن فرص بنّاءةٍ لحدوث مبادلات مُثْرية ومحفزة للطرفين. ويبدو أن تعزيز مثل هذه الحوارات أمرٌ ضروريٌّ، لأن كثيراً من مسائل الملكية الفكرية ذات طابع عالمي وإن كانت لا تزال محكومةً إلى حد كبير بقواعد محلية.

13. ويمكن أيضاً تحديد فرص إضافية لتحسين تسوية منازعات الملكية الفكرية من خلال وضع نظام الملكية الفكرية بأكمله في الاعتبار. وينطوي ذلك على إجراء تحليل دقيق للمهام الخاصة بكل الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تؤدي دوراً في بيئة الملكية الفكرية. وعلى وجه التحديد، ينطوي ذلك على تحديد الإجراءات التي تُمنَح بها حقوق الملكية الفكرية في الولاية القضائية ذات الصلة، نظراً لأن الحاجة إلى محاكم متخصصة في الملكية الفكرية قد تكون أكبر إذا كانت حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة قد سبق منحها دون فحص كامل لصلاحيتها في وقت التسجيل. وتقييم نظام الملكية الفكرية بأكمله أمرٌ بالغ الأهمية أيضاً لأن كفاءة آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية في أي ولاية قضائية معينة لا يتوقف على القضاء فحسب، بل يتوقف أيضاً على جهات فاعلة أخرى، وهم على وجه التحديد المحامون الذين يترافعون أمام هذه المحاكم. وينبغي أيضاً لأي نظام فعال من أنظمة تسوية منازعات الملكية الفكرية أن يسعى إلى القضاء على الدعاوى الكيدية التي تُرفع ضد أطراف أخرى بريئة بحجة التعدي على الملكية الفكرية. وهكذا يمكن استحداث أدوات إجرائية لضمان أن المحاكم ليست مُثْقَلةً دون داع بدعاوى غير جديرة بالاعتبار وأنها يمكن أن تظل متاحة للمتقاضين المتورطين في منازعات جدية بشأن الملكية الفكرية.

14. وخلاصة القول أنه ينبغي أيضًا تحقيق توازن بين المصالح المتعارضة – وهو من صميم نظام الملكية الفكرية الموضوعي – في الآليات التي تُسوّى بها منازعات الملكية الفكرية. وسوف يضمن ذلك مراعاة جميع المصالح حسب الأصول على نحوٍ منصف. ولذلك فإن أي قرار لإنشاء محاكم متخصصة في الملكية الفكرية ينبغي أن يعكس هذا التوازن وأن يُتّخذ بناء على تحليل دقيق في ضوء الوضع السائد في الولاية القضائية ذات الصلة.

[نهاية الوثيقة]